



DĀRUL 'ULŪM

IN THE PERMANENT RECORD OF HISTORY

A Collection of Articles presented to Commemorate the
60th Anniversary of Dārul 'Ulūm, Isalekoto, Ilorin.

Edited by

Prof. Abdulganiy Abimbola Abdussalam

ISBN: 978-078-782-464-1

ISBN 978-978-782-464-1



9 789787 824641

AL-MUDEEF PRESS

08030553549



All right reserved

(c) 2023

Published by:

Department of Arabic, Federal University of Kashere

Gombe State

ISBN

978-978-782-464-1

Printed by:

Al-Mudeef Centre for Printing and Publication, Ilorin

08030553349

دار العلوم

في سجل التاريخ الخالد

مجموعة مقالات وبحوث لمناسبة العيد الستين لتأسيس مدرسة دار العلوم،
لجبهة العلماء والأئمة، إيلي كوتو، إورن

محرر

الأستاذ الدكتور عبد الغني أجمولا عبد السلام

الطبعة الأولى: ١٤٤٥ هـ / ٢٠٢٣ م

محتويات الكتاب

١. دار العلوم أعرق المدارس العربية النظامية في إمارة إلورن نشأتها وتأسيسها
الدكتور عبد الرشيد محمود مقدم-----١
٢. مؤسسوا دار العلوم لجهة العلماء والأئمة، إلورن (تاريخ
ومقترحات للتحسين)
الدكتور علي عبد القادر العسلي (أولوين)-----١٤
٣. الأمير ذو القرنين محمد الغميري وإسهاماته في تأسيس مدرسة دار العلوم
لجهة العلماء والأئمة
المحامي إبراهيم نورالدين الزبير الإلوري "المصري"-----٣٤
٤. الأمير ذو القرنين غميري وإسهاماته في نشر الثقافة العربية والإسلامية
في مدينة إلورن
الدكتور عبد الرفيع عبد الرحيم أسليجو-----٤٣
٥. منهج العلامة الإلوري التربوي بين نقد المربين وطعن المرتابين:
عرض ودراسة
الدكتور الإمام إسحاق أيوب بياوي-----٥٥
٦. الشيخ آدم عبدالله الإلوري واعظاً مثالياً: دراسة مختارة لمواعظه في
عرصات دار العلوم
الدكتور محمد كمال الدين بللو-----٧٢
٧. الشيخ محمد الغزالي إسليكوتو و دوره في تأسيس دار العلوم
محمد الأول سعيد الغزالي إسليكوتو-----٩٤
٨. الجوانب الإنسانية في شخصية الشيخ القاضي أحمد بيغوري
الرئيس العام لاتحاد خريجي دار العلوم لجهة العلماء والأئمة
دكتور حامد محمود إبراهيم الهجري-----١٠٠
٩. دور دار العلوم في إعداد القادة المتخصصين في الإمامة:
الإمام عبد العزيز أبوبكر زكريا غلديما أنموذجاً

- ١١٨----- الدكتور أحمد عبد الرحمن سردونا
١٠. المؤلفات العربية لدى أبناء دار العلوم: عرض وتحليل
- ١٣٣----- الدكتور قاسم إبراهيم
١١. أبناء دار العلوم في مجال الإمامة
- ١٤٩----- الدكتور عبد الحيّ عبد القادر أولوين (العسلي)
١٢. تأثير دار العلوم في سلوك الطفل بإمارة إلورن
- ١٦٥----- الدكتور مرتضى الإمام أكبيدي
١٣. عناية المسلمين بالبحث والتخصص في العلوم: أبناء دار العلوم في مجالات الطب والصحة والهندسة والزراعة نموذجاً
- ١٨٣----- الدكتور محمد الجامع سعد الله عبد الكريم (أسليجّو)
١٤. دراسة تحليلية لمقالة أغاكا في الحفلة التقديرية لديرمي
- ١٩٤----- الدكتور عبد الفتاح عبد الرحيم أولنرو
١٥. دور الوكالات الأمنية في استتباب أمن المجتمع: أبناء دار العلوم في وكالات شبه العسكرية التابعة لوزارة الداخلية أنموذجاً
- ٢١٠----- إبراهيم عبد الرحمن سردونا
١٦. دراسة مورفيمية تحويلية لإنتاجات خريجي دار العلوم: كتاب "في سبيل المجد" للدكتور مرتضى الإمام أكبيدي نموذجاً
- ٢٢٤----- الدكتور ناصر الدين إبراهيم أحمد
١٧. دراسة بلاغية لقصيدة "يا ليتني أجد الدواء لدائي" للشاعر عبد السلام صالح عبد السلام
- ٢٣٧----- منصور عبد الوهاب العابدون
١٨. مراثية الدكتور خليل الله بودوفو للأمير التاسع محمد ذي القرنين الغميري دراسة تحليلية
- ٢٤٣----- عبد القادر الإمام يوسف
١٩. التشبيه في مسرحية الحصاد لعبد الفتاح أولنرو: دراسة بلاغية
- ٢٥٢----- سليمان سلمان أبوبكر



٢٠. القضاة من أبناء دار العلوم وجهودهم في مكافحة الجرائم المتعلقة
بالمال في نيجيريا
المحامي الدكتور رضوان الله إبراهيم أولاغنجو الأيديوي ----- ٢٦٢
٢١. شعر بعض خريجي دار العلوم إلورن: عرض وتحليل
الدكتور سعيد عبد العزيز الإمام ----- ٢٩٤
٢٢. وقفة مع بعض شعراء دار العلوم دراسة أدبية تحليلية
الدكتور نوح إيشولا إبراهيم ----- ٣٠٦
٢٣. الفوج العاشر من خريجي دار العلوم إلورن للمرحلة التوجيهية
وآثارهم في تطوير المجتمع
الدكتور عبد العزيز محمد سلمان الياقوتي ----- ٣٢٤
٢٤. دور أبناء دار العلوم في نشر الإسلام وتعزيز اللغة العربية عبر الإعلام
الدكتور محمود دن جمعة موسى ----- ٣٧٩
٢٥. دار العلوم ودور خريجها في إثراء الحقل الأكاديمي
الدكتور عبد الحميد بدماصي يوسف ----- ٣٩٣
٢٦. العلامة الإلوري من خلال إبداعات خريجي دار العلوم - نيجيريا
قصيدة "في ذكرى الإلوري" للدكتور محمد أمين الله آدم الغميري غوذجا
سليمان صالح الإمام الحقيقي الدكتور ----- ٤٢١
٢٧. البلاغة القرآنية في تفسير عبد الرزاق صلاح الدين أريما:
عرض ودراسة وصفية لبعض صوتيات مسجلة
الدكتور شيخ عيسى إبراهيم ألوانلا ----- ٤٣٤
٢٨. العلاقات العلمية والاجتماعية بين دار العلوم إسليكوتو إلورن
ومصباح الدين الإسلامي غاما
الدكتور معروف راجي أوويمن الأكتاوي ----- ٤٥٠
٢٩. دار العلوم بين تحقيق الهدف واستراتيجية التطوير المأمول
الدكتور. مرتضى بن عبدالسلام الحقيقي ----- ٤٧٠

٣٠. من أدوار خريجي دار العلوم في المجتمع النيجيري الفوج (٩٥/٩٢)
الإعدادي والثانوي نموذجا
محمود عبد المؤمن وغيره ----- ٤٧٥
٣١. العلامة الإلوري وإسهاماته في تأسيس دار العلوم عبر التاريخ
حسن إسماعيل الإمام ----- ٤٨٦
٣٢. الأفواج المتخرجة في مدرسة دار العلوم منذ تأسيسها إلى الوقت
الراهن: شخصيات وأدوار
الأستاذ مسعود محمود "آية الله" وغيره ----- ٥٠١
٣٣. اعتزازنا بـ "دار العلوم ليس جعجعة دون طحن
صالح محمد الجامع ألاغولو ----- ٥٣٣
٣٤. قصيدة "ويح قومي جهلوا معنى الحياء" للشيخ آدم عبد الله الإلوري:
دراسة تحليلية أدبية
عبد الغني سليمان اللسوي ----- ٥٣٦

- 1- Academic Curriculum of Darul-Ulum Arabic School as a Useful Repellent for Indulgence in Economic and Financial Crimes in Nigeria:
Dr. Olagunju-Ibrahim Ridwan o.----- 3
- 2- Dar al-ulūm and the low enrolment of female students: challenges and prospects
Monsurat abdussalam alhaqiqi phd-----20
- 3- Darul Ulum and Arabic Literary Epochs In Ilorin Emirate
Dr. Ndasunnah Zakariya Ibrahim (Onileke)-----31
- 4- An Epitomic Citadel of Knowledge (Dāru'l-ʿulūm): Historical Trends of the Institution from 1963-2023
Gambari, Muhammad Aliyu Ph.D.----- 42

القضاة من أبناء دار العلوم وجهودهم في مكافحة الجرائم المتعلقة بالمال في نيجيريا

المحامي الدكتور رضوان الله إبراهيم أولاغنجو الأيديوي

نقيب دار العلوم ١٩٩١ (الشانوية)

الأستاذ المساعد بقسم الشريعة، كلية القانون، جامعة إلورن

المقدمة

لا يزال يظهر في وطننا نيجيريا أمارات مشرقة شفافة تبدي اتّساع رقعة الخيانة الاقتصادية والمالية في المجتمع وتجعل الوطن ينحطّ ويتنازل عن مضمار المواكبة والتكاتف مع البلدان الراقية في العالم. تُشاهد هذه الظاهرة المذمومة أحيانا من قبل الأفراد والجماعات في معاملاتهم، كما هي منتشرة وسائدة في معظم الأحيان من جانب موظفي الحكومة، سواء على الصعيد الإقليمي أو الولائي أو الدولي . ومن أحدث الشواهد على مقاومة هذا التصرف السيئ ما قام به الرئيس الجديد لجمهورية نيجيريا الفيدرالية، السيد بولا أحمد تينوبو فور تقلده منصب رئيس الدولة من نزع الدعم المالي الحكومي لترخيص سعر النفط، ترمز هذه الخطوة من جانب الرئيس إلى تفشي الخيانة المالية الرسمية لدى المجلس الوطني الخاص بتدبير الدعم المذكور. وهناك خطوات بيضاء أخرى تساهم في كبّح هذا التحدي، ألا وهي جهود قضاتنا الأكفاء في تطبيق البنود القانونية التي تتوافق إلى حد كبير مع بعض مواقف الشريعة الإسلامية نحو مكافحة الخداع في الأموال.

أما المهمة في هذا البحث، فدراسة سبعة من أولئك القضاة الأكفاء. وقد تمّ اختيار هؤلاء ممن يزاولون مهنة القضاء من خريجي مدرسة دار العلوم لجهة العلماء والأئمة بمدينة إلورن، ولاية كوارا، نيجيريا. يتحدث الباحث عنهم إجمالاً ثمّ يتناول للدراسة والتحليل نماذج مختارة ثلاثة من أحكامهم التي تمّت بجبل الصلّة إلى الجرائم المالية في نيجيريا.

يسلك الباحث هذا المنحى لإظهار بعض ما أنعم الله على المدرسة من تقلد بعض أبنائها المناصب القضائية في الشريعة والقانون من بين الوظائف الرسمية العليا التي

تشتاقها النفوس من هنا وهناك. أما الحافز إلى المنحى المتخير ، فروح المشاطرة مع المدرسة في أفراحها وأتراحها لا سيما في هذه الآونة المباركة التي تحتفل أثناءها بمرور ستة عقود زمنية (ستين سنة) على تأسيسها. استحسن الباحث هذا المنحى لأنه من خريجي المدرسة نفسها، ومن تربّوا في الجامعة على أصالة فن القضاء (الشرعية والقانون) وإن كان قد أثر أن يبقى محاميا ومحاضرا جامعيا من دون التطرق إلى ساحة القضاء ، والحمد لله على كل حال.

تتمحور خطة هذا البحث المتواضع حول بيان مفهوم الجرائم الاقتصادية والمالية بيانا مختصرا وحول تضخم خطورتها وويلاتها في المجتمع. يأتي الحديث بعد هذا عن مؤجز تاريخ مدرسة دار العلوم وعن إنجازاتها البيضاء من حيث الأماكن المرموقة التي يحتلها بنوها الخريجون. هنا يأتي ذكر القضاة من أبناء دار العلوم مع سرد تراجمهم الحلوة وكشف النقاب عن تنوع الأحكام القضائية التي يصدرونها ثم تحليل المختارات من تلك الأحكام. تأتي الخاتمة بعد هذا كله وفيها يجد القارئ العزيز تلخيص أهم النقاط التي جرى عليها جوهر هذه الورقة ولبها.

مفهوم الجرائم ذات الصلة بالمال

من المعلوم أن كلمة "المال" لم يكن معناها مقتصرًا على النقود المبذولة فقط ولا على العملة المستعملة فحسب، بل يتعدى هذا المفهوم الضيق إلى ما هو أوسع منه أفقا ونطاقا فيشمل في اللغة كل فدنة أو أرض وأطيان وأثاث ومتاع وقيمة وكل ملك عين كـممتلكة حسية أو معنوية أخرى^(١). وعلى هذا الأساس، تكون الجريمة المتعلقة بالمال خطوة سلبية وسوداء يتخطاها الإنسان الطالح بمفرده أو مع غيره خفية أو في العلن تجاه أي شيء مما يفيد لفظ "المال" حسب هذا المعنى بقصد اختلاسه أو الحصول على ملكيته حصولا متكاملا مستمرا من دون أي مسوغ يبرر تلك المبادرة. هذا، وفي نيجيريا مدونتان رسميتان أساسيتان تتضمن كلتاهما أنواعا كثيرة من التصرفات الجنائية المذمومة والتي من أجلها يُلقى القبض على مرتكبها ويُقاضى داخل المحكمة لإصدار حكم العقاب المناسب عليه بعد تجريمه على رؤوس الأشهاد بأدلة قاطعة لاتدع المجال للتخلص والبراءة. أما المدونتان المشار إليهما، فتحمل واحدة منهما اسم قانون العقوبات (Penal Code)^(٢) وهي مطبقة في شمال نيجيريا لا

غير. والأخرى التي يتركز عليها العمل في الجنوب إنما هي المعروفة بقانون الإجرام (Criminal Code)^(٣) وهنا يمكن القول إن جميع الأوجه التي تستخدم لاختلاس ممتلكات الغير حسب ما أتى ذكرها في المدونتين المذكورتين إنما هي أجزاء لا تتجزأ من الجرائم ذات الصلة بالمال .

ومن أمثلة هذه الجرائم الابتزاز (Extortion) والسرقة (Stealing/Theft) والشهادة الكاذبة في المحكمة بغية التكسب بها (False Testimony in Court for Materialistic Gain)^(٤) ومن هذه الأمثلة أيضا نيل فائدة مالية عن طريق الادعاء المزيف (Obtaining Benefits Through False Pretence) والملك المحصول عليه بالخداع عن طريق الفساد الرسمي وقبول المتاع المسروق (Receiving Stolen Property) وكذب مدير الشركة أو مؤسسها أو فاحص حساباتها إغراءً في جلب أنظار الناس إلى التعاقد مع الشركة^(٥). يعد كذلك في قائمة هذه الأمثلة احتيال الأمين أو الوصي (Fraud by Trustee) والتصرفات الجنائية المتعلقة بنظام حقوق التأليف والنشر (Copyright Related Irregularities) وطلب الموظفين الحكوميين مكافأة أخرى لتعاطي أعمالهم الرسمية العادية (Public Servants Taking Gratifications for Official Acts)^(٦).

إنطلاقاً من هذا، يثبت هنا مرة أخرى أن كل واحد من هذه التصرفات المذكورة المذمومة صالح للدخول تحت مفهوم الجرائم المتعلقة بالمال في نيجيريا، بل تزيد الكمية بشكل كبير لو أردف إليها جميع المحظورات في محتويات القوانين الدولية الخاصة بموضوع الجرائم الاقتصادية والمالية في الوطن. ومن أمثلة هذا، قانون غسل الأموال الدولي (Money Laundering Act)^(٧) وقانون كبح الاحتيال في طلب دفع مبلغ معين بالتسرع (Advance Fee Fraud)^(٨). ومما يلحق بهذين قانون هيئة مكافحة الجرائم الاقتصادية والمالية (Economic And Financial Crimes Commission (EFCC) Act^(٩) وقانون الهيئة المستقلة بالأعمال الفاسدة وما شابهها (Independent Corrupt Practices and Other Related Offences Commission (ICPC) Act)^(١٠) وهكذا دواليك.

خطورة الجرائم المالية في المجتمع

كانت الجريمة على الإجمال عبارة عن الإيذاء والاعتداء والنقيصة الخلقية .
 يترادف مع هذه الكلمات صيغ أخرى منها التصرف المكروه والإهمال أو التقصير،
 وكذلك الانحراف ومخالفة المعاهدة أو القانون . وفي أدق معنى الكلمة، يفيد لفظ
 الجريمة مخالفة القواعد الأساسية المحددة لنظام جريان الأمن والسلام حسب ما في
 قانون الشعب وعلى طراز مبدأ سلوكهم . الحق أنه من الصعوبة بمكان وجود مجتمع
 بريء من مشكلة الجرائم الاجتماعية بأسرها ، لكن مما يؤتي البال قلقاً واضطراباً أن
 تتكرر هذه الجنايات وتزايد في منطقة خاصة على مقدار هائل وبدون الوقوف على
 الآلات الضرورية اللازمة للحلول الشافية والمنجية منها . والأسف كون وطننا
 نيجيريا ضمن الدول المصابة بتفشي هذه الجرائم على شكل كبير ومن دون أنخضاع
 هذه الجرائم للحلول المقترحة .

نعم، تتنوع الجنايات التي يتأذى منها الشعب النيجيري ، ولكن المتوخى من
 بينها في هذه العجالة يخص المالية على معناها الواسع السابق التعريف في هذه
 الورقة . ومما لا يعتره أدنى الشك ولا يتطرق إليه الجدل أن الوطن لا يزال يتضرر من
 أنواع الخداع المالي الذي يمارسه الصعاليك من المواطنين - الأمر الذي يجعل البلد
 ينحط كل وقت وحين من سماء رقيه والتقدم في ماضيه البعيد باسم إلى حضيض
 التدهور والتحطم والتقهقر في حاضره المزير الملوم . يساهم في هذه الصورة المالية
 المشوهة اليوم تعاظم بعض أبناء الوطن لما فيه العنف وما هو دون العنف من الجرائم
 الاقتصادية والمالية على السواء .

هذا، ومن مظاهر خطورة هذه الكارثة وويلاتها في المجتمع أنها تصد دون
 رقي البلاد الاقتصادي كما تهدد سلامة التدبير السليم لمصالح العوام . يأتي هذا من
 جهة الساسة القادة أصحاب الحل والعقد من الرؤساء تحت ظل الحكومة سواء على
 الصعيد الوطني أو الولائي أو الإقليمي . أضف إلى هذا أن استقامة السوق المالية
 أصبحت اليوم تتعرض للشبهة والفضيحة مع ذهاب الثقة أو ذوبانها على الأقل من
 جانب القائم بالثمنير وتوظيف المال في التجارة^(١) . تقع كذلك التحريفات
 والتشويهات الاقتصادية وتعرية فئة المثمرين وموظفي الأموال التجارية^(٢) .

وإلى جانب هذا، يُشاهد بالتواصل تطاير سعر الصرف أو التبادل في المجتمع^(١٣) كما يوجد نقل المبالغ المالية الباهظة إلى الخارج بطريقة حركة تغسيل المال التي بموجبها يتعسر الحصول على الأرباح وثمره توظيف المال في الداخل^(١٤). يعد أيضا من الآثار السلبية للجرائم ذات الصلة بالمال الذهاب بثروة الشعب عن طريق سرقة النفط بثقب الأنابيب أو قطعها^(١٥). يمكن القول بعد هذا كله إن الصديق جلي وواضح في وصف نيجيريا سابقا على لسان ديفيد كامبيرون^(١٦) كإحدى الدول الفاسدة إلى حد كبير يكاد يُشك فيه^(١٧). هذه قطع ومقتطفات سوداء من خطورة الجرائم المدروسة ومن أذاها وويلاتها على الشعب النيجيري.

ولما كان مدار هذه الورقة يمس إسهام القضاة من خريجي مدرسة دار العلوم في مكافحة الجرائم المتعلقة بالمال، أصبح من اللازم أن يتعرض البحث لدراسة بعض أحكام هؤلاء القضاة التي لها تعلق بالجرائم المالية ليقف القارئ على مدى هذه الإسهامات الإيجابية من جانبهم الموقر. لكن قبل الشروع في المهمة عينها، استحسن الباحث لفت النظر -ولو باختصار- إلى تاريخ تأسيس دار العلوم وإلى تراجم بعض القضاة من خريجائها.

تأسيس مدرسة دار العلوم

امتد نفوذ الاستعمار البريطاني إلى مدينة إلورن، عاصمة ولاية كوارا حالياً، بعد سنة ١٨٦١م^(١٨). وقد أحسوا فور وصولهم بتمكن الدين الإسلامي والتعليم العربي في المدينة كما أحسوا بهما في معظم المدن الشمالية منذ ذلك العهد القديم، فبدأوا يواصلون المكائد ليل نهار لتعطيل الدين وتكريه اللغة العربية إلى نفوس أهل المدينة الحريصين على حماية بيضتها اللطيفة. داوم المستعمرون على هذه الجهود الباطلة بلا ضعف ولا وهن ولا استكانة حتى نجحوا في نيل مرماهم الشنيع أخيراً، وذلك بإنشاء المدارس التبشيرية التي تستهدف إرساء النصرانية في نفوس الشبان. رأى العلماء الموجودون وقتئذ هذه الظاهرة فقاموا بخطوات معاكسة عدة منها إنشاء المدارس الخاصة لأبناء المسلمين لتحل محل التضاد لحركة الاستعمار والمستعمرين إلا أن المحاولة لم توفق توفيقاً كاملاً لبلوغ الهدف المنشود السامي^(١٩) حتى ظهر إلى الوجود من حيز العدم مدرسة دار العلوم لجهة العلماء والأئمة عام ١٩٦٣م^(٢٠).



كان الشيخ محمد بيغوري الفلاني الجدّ والشيخ محمد وزير بن عبد الله صر كمامي والشيخ أحمد بن أبي بكر إكوكورو الفلاني وآخرون من ضمن العلماء المهتمين بتغيير الوضع الذي أتى به التبشير الصليبي إبان ذلك^(٢١). والحق أن هؤلاء العلماء واصلوا جهودهم المضنية في سبيل تحقيق هدفهم المحمود بكل جدية ومثابرة غير أن الأغلبية من النشء الجديد في الوقت قد مالوا إلى مدارس المستعمرين نتيجة اغترارهم بها فما انخرط في سلك التعلم العربي منهم إلّا الأحاد من الآلاف^(٢٢).

يعتبر الشيخ عبدالقادر محمد اللبيب تاج الأدب وتلميذه الشيخ محمد كمال الدين الأدبي (المفتي الأوّل) شخصيتين فذتين يشار إليهما ببنان أسمى التقدير ممن أتوا بعد السالفة أسماؤهم في مضمار تغيير الوضع الصليبي بالتعليم العربي الإسلامي على مستوى رافع جذاب^(٢٣). ترقّى أسلوب التعليم العربي في المدينة بجهود الشيخين لأول مرة إلى شبه الأسلوب النظامي الحديث إلا أن فضيلة الشيخ تاج الأدب رحمه الله لم يخصص بناء مستقلا للتعليم ولم يأخذ بالجلوس على المقاعد ولا بالكتابة على السبورة^(٢٤)، وهذا كله من مستلزمات المدارس النظامية الكاملة. أما الشيخ محمد كمال الدين رحمه الله، فقد سد كل ما أنتقص من نظامية أسلوب شيخه تاج الأدب في التعليم إذ كان له مبان خاصة للتعليم إلى جانب بعض أشياء أخرى لازمة في معهده الكمالي الأدبي. لكنه مع هذا التطور الممدوح، لم تكن المواد الاجتماعية والفكرية من ضمن ما يدرس فيها حينئذ^(٢٥) وهذه المواد أيضا من مستلزمات التعليم النظامي المتكامل.

بقيت الثقافة العربية الحديثة على هذه الحالة في مدينة إلورن حتى قيد الله لها بطلا عظيماً قام عن ساعد الجد وكابد المشقة البالغة في سبيل إعادة مجد العربية في المدينة على الأسلوب الحضاري التام. وهذا البطل العظيم وانجدد الكبير إنما هو الشيخ آدم عبد الله الإلوري الذي أقام مركزه للتعليم العربي الإسلامي بأغيغي، لاغوس عام ١٩٥٥م بعد تأسيسه بأبيئوكوتا عام ١٩٥٢م. راعى الإلوري في منهجه الدراسي أسلوبا نظاميا كاملا إلى أن وفق غاية التوفيق في مسعاه فحاز قصب السباق في سبيل الثقافة العربية والإسلامية. وهذا بالضبط هو ما أفضى بأهل مدينة إلورن من أمير وأئمة وعلماء إلى اختيار فضيلته للمشاركة والتعاون معهم على تأسيس مدرسة دار

العلوم في مدينة إلورن^(٢٦). وقع ذلك بمشيئة الله في شهر يناير عام ١٩٦٣م^(٢٧) فبهذا العرض الوجيز لباعث تأسيس دار العلوم، يبدو جلياً أنه حتى الآن ليس في كافة مدينة إلورن سوى دار العلوم مدرسة عربية نظامية أخرى تمتاز بإجماع أهل المدينة على تأسيسها.

كان الأمير الشجاع الباسل ذو القرنين غميري (Aiyelabowo) الخامس صاحب أمر التأسيس للمدرسة^(٢٨) وله جهوده الجبارة المبذولة تجاهها. أمّا الأئمة المساهمون، فأسمائهم كالاتي: الإمام أحمد الفلاني والإمام عبد الحميد الملوي والد الإمام عبدالله الملوي اليوم، والإمام سعيد الغميري الذي توفي قبل بداية العمل التأسيسي بقليل فقام مقامه فضيلة الشيخ خضر الذي تعين بعده مباشرة إماماً غميرياً. هؤلاء جميعاً هم المعنيون بالأئمة^(٢٩) في تسمية المدرسة ولكنهم لضخامة ما في وظيفة الإمامة من المسؤوليات، قد أختار كل واحد منهم في حارته شيخين مجدين ينوبان عنه في حضور الاجتماعات التي تعقد عن شأن دار العلوم ثم في الأفاعيل الأخرى التي تمت إلى المدرسة بحبل الصلة.

كان عدد هؤلاء المشايخ ستة، وهم العلماء المشار إليهم في عبارة "جبهة العلماء" وأسمائهم كالاتي: الشيخ محمد غزالي المختار والشيخ إبراهيم غافرتا والشيخ عبد الكريم أغاكا والشيخ صالح بن عبد الوهاب صاحب العسل والشيخ آدم حسين غميري والحاج أيندي^(٣٠). فجملة هؤلاء العلماء وأولئك الأئمة وسمو الأمير والشيخ آدم عبد الله الإلوري هم الذين أجمعوا على إنشاء مدرسة دار العلوم. وإلى هذا العالم الإلوري النحرير والمعلم العربي الإسلامي الجليل. يعود الفضل في تسمية المدرسة باسمها المبارك والمشهور حتى الآن.

أما اليوم، فلقد مات الأمير ذو القرنين والشيخ الإلوري ومات الأئمة كذلك والعلماء، لكنهم جميعاً تركوا لنا من خلفهم أبناء وأحفاداً أحراراً نجباء يخلفونهم بلياقة ولباقة ويقومون مقامهم بتمكن وكفاءة، فلا يسع الباحث في هذا المنطلق سوى الابتهال إلى الله عز وجل أن يطول أعمار هؤلاء الخلفاء الأكفاء ويرزقهم عافية غير واهية ويمدهم من عنده بنصر وتوفيق وسداد حتى يدوموا خير خلف لخير سلف. أما دعائي للمؤسسين أنفسهم، فظاهر في بيت شعر واحد كان العلامة الإلوري يردده



في معظم جلسات حضرها للترحم عندما كان في قيد الحياة ، وذلك ما يأتي هنا
بتصرف يسير :

الله يرحمهم الله يكرمهم ** الله يبعثهم في أحسن الصور.

هذا هو تأسيس دار العلوم وذلك ما أدى إليه وهؤلاء من ساهموا فيه .والذي
بقي الآن إنما هو الحديث عن القضاة من خريجي المدرسة ثم دراسة مساهماتهم
الجبارة في مكافحة الجرائم ذات الصلة بالأموال في المجتمع النيجيري.

أبناء دار العلوم القضاة

بدأت دار العلوم تخرج طلابها على المستوى الإعدادي إلى العالم بعد أربع
سنوات من إنشائها. بقيت المدرسة على مرحلتها هذه لما فوق عقدين من الزمن. ففي
١٩٨٦م بالضبط، أضيفت المرحلة التوجيهية (الثانوية) إليها، ومن ثم ظل الطلاب
يتخرجون من قسمي المدرسة الإعدادي والثانوي. وقد من الله على أبناء المدرسة
بالفهم الصحيح والنضوج الباهر حتى أستطاعوا بعد التخرج أن يميلوا في المواصلة
حيثما يشاءون من الميادين العلمية العديدة.

يوجد كثير منهم يواصلون دراساتهم إلى المستوى الجامعي كما ينشغل البعض
بالمناصب الدينية المختلفة والبعض الآخر بشتى المهن اليدوية والحرف والصناعات
وأصبح كل يدوام على ما ذهب إليه من التخصص بالعصاميّة والتفاني بغية النجاح
والفتح في الميدان.

هذا، والذين واصلوا الدراسات إلى الكليات والجامعات من هؤلاء المتخرجين
كانوا كثيرين جداً نظراً إلى طموحاتهم المتوقدة والمستمرة في حيازة المزيد من العلم
والعرفان ، ولقد تخصص هؤلاء في مختلف الميادين العلميّة النافعة كاللغة العربيّة
والشريعة والدراسات الإسلامية والقانون الوضعي والهندسة والحسابات والطب
والصحافة والإعلام وما إلى ذلك. يوجد منهم محاضرون في الجامعات والكليات ممن
هم البرافسة والدكاترة السابقون أمثال ساداتنا عبد الباقي شعيب أغاكا والدكتور
المرحوم حامد إبراهيم أولاغنجو الأديوي والدكتور المرحوم عبد الحميد شعيب أغاكا
وأحمد عبد السلام وبدماصي لنرى يوسف وحمزة عبد الرحيم وآخرون.

أما في هذه العجالة، فالمهمة الحديث عن الذين تلقوا العلوم الشرعية أو القانونية في الجامعات أو المدارس العليا الأخرى عقب تخرجهم من دار العلوم وظلّوا يمارسون عملية إصدار الحكم على كرسي القضاء الرسمي في الوطن. هؤلاء كثيرون في العدد لكن يُختار منهم في هذا المضمّر سبعة يتناول البحث تراجمهم حسب الإمكان. ومن هؤلاء المختارين، يتوجه البحث تلقاء ثلاثة فقط لتحليل أحكامهم التي تُمْتُّ بجبل الصلة إلى مقاومة الجرائم المالية في المجتمع. أما السبعة المختارون الأوائل، فأسماؤهم متبلورة كما يلي: القاضي أحمد أولريوجو بيغوري والقاضي صالح أولوهنتوين (Olohuntoyin) محمّد والقاضي عبدالقادر أولا محمد والقاضي عبد الرحيم إبراهيم (أورو أغو) والقاضي سليمان بولاجي بيغوري والقاضي عبدالحميد يوسف الملوي والقاضي آدم بن محمد أولوهنتوين صالح. يأتي الآن ترجمة كلّ واحد منهم على هذا الترتيب.

ترجمة القاضي أحمد بيغوري

هو القاضي أحمد أولريوجو بيغوري الإلوري. ينتمي من جانب والده المؤقر إلى قبيلة فلانية تأصلت في بنزا (Bunza)، إحدى المدن الكبيرة والمشهورة بالدين والعلم والتّقوى في غابر العهد، وهي الآن مندرجة تحت ولاية كيبّي (Kebbi) في نيجيريا. نزل جدّه الأعلى الشّيخ محمّد بيغوري، العالم المتفنّن الكبير والقاضي الشرعي العظيم من بنزا إلى مدينة إلورن قديما. كان الهدف من مجيئه نشر الدّعوة الإسلاميّة وبثّ العلم العربيّ والوعي الإسلاميّ النّيرين إلى الأرجاء المعمورة. وكان الأمير عليّ المبجل الذي امتدّت فترة دولته من سنة ١٨٦٨م إلى ١٨٨٨م^(٣١) هو الذي يتأمر على المدينة عند نزوله فيها.

شاء الله الفاطر الموجد أن شاهد القاضي أحمد بيغوري نور الحياة بمدينة إلورن في ولاية كوارا، عام ١٩٥٣م. فأبوه هو سعادة القاضي المحترم الكبير يوسف أحمد (Amuda) بيغوري الذي وُظف عام ١٩٤٨م وعام ١٩٥٩م على التوالي قاضيا في المحكمة الشرعيّة الشماليّة وفي المحكمة الخاصّة بإحدى المقاطعات. كان يسيل دم الإمارة الصّافي في عروق المترجم عنه لكون والدته أبيه (مريم أيوكا)^(٣٢) من حفدة الأمير شعيب (باو الله)، سابع أمراء إمارة إلورن الذي امتدّ عهده بين ١٩١٩م إلى

١٩٥٩م^(٣٣). أمّا والدته القاضي المتحدث عنه، فالأمّ العطوف الحاجة عائشة المتّجرة بالثياب (Iya Alaso). كانت هذه الأم أميريّة بنسبتها كذلك إلى الأمير شعيب (باو الله) نفسه والذي أتى ذكره سابقاً. فالحاجة عائشة حفيدته أيضاً بواسطة والدها العظيم، سعيد (Alao Omo Oloni) الذي عُيّن واليَ بالا (Daudu Baala) وقضى خمسين عاماً على الولاية (١٩٣٧م إلى ١٩٨٧م)^(٣٤).

ومن خلال ما تقدّم من هذه الأسطر القلائل، يبدو جلياً أنه تكامن في شخصية معالي القاضي المترجم عنه فضائل مطبوعة جمّة مشوق. فسلالته الأصيلة أميرية ومثقفة نبيلة تتميز بحسن السمعة والشّهامة والحنكة، فصيورته فيما بعد شيخاً وقاضياً ومكرّماً لا تكاد تقع موضع العجب والاستغراب لمن يتتبع بعض فرائد محتده الشريف، فالمرء ابن بيئته وبجده. وهذا الطابع المحمود قد تبلور بكثير في شخصية معالي القاضي صالح ألفا مادّبو بيغوري، الأخ الشقيق الأكبر للمترجم عنه والذي سبق له العمل في ميدان القضاء في نيجيريا لمدة طويلة شغل من خلالها منصب رئيس القضاة جمعاء في الوطن، وذلك قبل تقاعده الواقع في اليوم الأربعاء المصادف ٢٠٠٧/١/١٧م^(٣٥).

بدأ سير القاضي أحمد بيغوري العلمي منذ عنفوان الشباب بتلقّيه الرعاية والمراقبة الطيبة والتوجيه المثالي الممدوح من لدن والديه العزيزين وأعمامه وأخواله وبعض إخوانه الكبار في أسرته المباشرة والواسعة. وفي هذه الفترة البدائية المهمة، حذق سماعته قراءة القرآن الكريم عند إمام مسجد أجناكو الراحل، فضيلة الشيخ سعيد^(٣٦) ثم التحق بإحدى المدارس الغربية الأولى المعروفة بـ (Native Authority Senior Elementary Primary School, Baboko, Ilorin).

مرّ على هذه المرحلة من التعلّم فيما بين ١٩٦٠م و ١٩٦٧م. انخرط قبل انتهائه منها في سلك طلاب مدرسة دار العلوم لجهة العلماء والأئمّة بالورن حيث مكث يتعلّم من ١٩٦٤م إلى ١٩٦٧م وحصل عند الانتهاء على الشهادة الإعدادية. ومن شركائه في الفصول التي مرّ بها الدكتور حامد إبراهيم أولانغنحو الأيديوي المرحوم، أخو الباحث الشقيق الأكبر الذي قام بأداء تربيته خير أداء. ومنهم كذلك الدكتور عيسى أحمد كاروما والإمام مرتضى نور الدين ألايا والحاج سعيد ميماسا

والحاج يحيى عيسى وآخرون. واصل المؤرخ عنه بعد فجوة سحيقة تعلّمه الثانوي بالمعهد الإسلامي، بـ "بركاما"، دولة غمبيا فيما بين ٢٠٠٤م و ٢٠٠٥م. وقبل ذلك، قد لعبت فيه نفسه التّوّاقة إلى مزيد العلم دورها المرضي فالتحق بكلية الآداب والدراسات الإسلامية بصكتو من يناير، ١٩٦٨م إلى ديسمبر، ١٩٧٢م. وعقب نجاحه في الكلية، حصل على شهادة المدرّسين بالدرجة الثانية (Teacher's Grade Two Certificate).

ومن ثمّ، قدّر الله له القبول في جامعة أحمد بللو، زاريا، حيث درس القانون بالتخصص في الشريعة الإسلامية فيما بين ١٩٧٥م إلى ١٩٧٨م. ومن شركائه في الفصل وقتئذ الأستاذ الدكتور أول خامس يادود الكانوي (أول من تلقى الباحث على لسانه القانون بجامعة يايرو، كانو، عام ١٩٩٢م). التحق القاضي أحمد بيغوري بمدرسة القانون الوطنية (Nigeria Law School) بلاغوس للعام الدّراسي ١٩٧٨/١٩٧٩م وتخرّج منها محاميا قديرا تمّ تسجيله هكذا في المحكمة العليا بنيجيريا في شهر يوليو، ١٩٧٩م.

عمل المترجم عنه لأوّل مرّة بصفة المدرّس بإحدى المدارس الغربية البدائية من يونيو إلى ديسمبر، ١٩٧٣م وذلك بمدرسة Unguwar Rimi Primary School , Kaduna, Nigeria. وبعد مديد من الزمن، تولّى مباشرة أعمال المحاماة تحت إدارة المحامي العظيم ماجيبيبي (Majiyagbe). بمدينة كانو لمدة ثمانية أعوام (١٩٨٠م إلى ١٩٨٧م) وفتح مكتبه الخاص أخيرا لهذه المهمة بمدينة كانو حيث عكف على مواظبتها من يونيو، ١٩٨٧م إلى أغسطس، ١٩٩٠م.

وظّف فضيلته قاضيا لأوّل مرّة عام ١٩٩٠م في المحكمة العالية بولاية كوارا وعمل بها طوال سنوات مديدة أوفد من خلالها إلى الحقل القضائي بدولة غمبيا حيث عمل قاضيا في محكماتها الاستئنافية الدنيا والعليا. وبعد تفرغه من هذه المسؤولية، عاد إلى نيجيريا عام ٢٠٠٦م وفي العام نفسه رُقّي إلى المحكمة الاستئنافية في الوطن فظلّ يعمل بها حتّى تقاعد في ٢٠٢٣/٣/٣١م.

للقاضي المترجم عنه خبرة العمل في مختلف المدن والولايات في نيجيريا خلال مدة استغرقت ثلاث وثلاثين سنة. وقد تراوح فضيلته في هذه الفترة المديدة بنقله



الرسمي بين جوس وكادونا وصكتو ويولا وكادونا مرة ثانية وصكتو مرة ثانية وأيكتي وصكتو مرة ثالثة وإلورن وأينوغو وإلورن مرة ثانية^(٣٧).

كان لسماحته حريمان محبوبتان وفلذتان للكبد. وهناك أبناء وبنات فوق العد والإحصاء تمّ البذل والإنفاق في تربيتهن على يد هذا القاضي الكريم، فصنعت مساعداته القيمة فيهم صنيع الغيث في الأرض الجدباء. أمّا الفلذتان، فأولهما الأخ محمد الفاتح محمود بيغوري، خريج دار الهجرة بكانو ومحام قدير يباشر عملية المحاماة بأبوجا. أمّا الآخر (عبد القادر لاميدو)، فطالب يدرس القانون في إحدى جامعات أبوجا العالمية (Base University).

يطيب هنا لو اختتمت هذه الترجمة بالقول إنّ القاضي أحمد أولريوجو بيغوري هو الرئيس العام لاتحاد خريجي مدرسة دار العلوم التي تحتفل في هذه الاونة المباركة بمرور ستين عاماً على تأسيسها. ورئاسته للاتحاد هي الأولى من نوعها منذ تاريخ إنشاء الاتحاد ثلاثين عاماً مضت^(٣٨). فلا يسع الباحث سوى ابتهاج الوجه إلى الله عزّ وجلّ أن ينسى في عمر هذا الأب الحنون والقاضي الكبير بمد يد من العافية غير الواهية وبالعناية الإلهية الواسعة، جعل الله الباحث والقارئ من المنتفعين بهذا الدعاء على السواء. وأخيراً، يستحسن وجوب القول بأنّ العمدية في كتابة هذه الترجمة هي في الغالب عبارة عن صفحات السيرة الذاتية المطبوعة للقاضي المتحدث عنه وهي موجودة في برنامج الاحتفالات التي أقيمت له بمناسبة تقاعده في ٢٠٢٣/٣/٣١ م.

ترجمة القاضي صالح أولوهنتوين محمد

كان هذا القاضي المحترم من مواليد مدينة إلورن عام ١٩٥١ م، وهو من أبناء حارة أوري أوكو (Ori Oko) في بيت علم وشرف وإمامة. كانت أسرته تتمتع بأصالة الامتزاز بالإمارة امتزاج الرّاح بالماء. أتقن القاضي قراءة القرآن الكريم منذ الصغر تحت رعاية الإمام حسن بايرو وراء قصر الأمير^(٣٩)، والذي لقّنه فيها هو الشيخ الإمام شيث بايرو الذي شغل منصب الرئيس (Daudu) لأسرة بايرو الواسعة قبل الوفاة^(٤٠). حصل بعد هذا التعلّم الغربي الابتدائي في كلّ من مدرسة (Local Education Authority) بحارة أوكي ألوكو (Oke Aluko)، إلورن من يناير ١٩٥٩ م إلى ديسمبر ١٩٦٢ م مدرسة التعليم المحلي الحكومي (Local Education Authority)،

بأوكي سنة، إلورن من يناير ١٩٦٣م إلى ديسمبر ١٩٦٥م. تعلّم كذلك بالمعهد العربي بأوكيكيري، (Okekere) إلورن من يناير ١٩٦٦م إلى ديسمبر ١٩٦٦م وفي التعليم المحلي الحكومي (Local Education Authority) بماليتي، ولاية كوارا، من يناير إلى ديسمبر ١٩٦٧م.

التحق القاضي صالح محمّد بعد هذا كلّه بمدرسة دار العلوم لجهة العلماء والأئمة، إلورن حيث جمعت الزمالة العلمية في فصل واحد مع الشّيخ المرحوم رضوان الله آدم عبد الله إلوري ومع القاضي عبد القادر أولًا محمّد إلوري والقاضي عبد الرّحيم إبراهيم من أورو أغو والشّيخ عيسى محمّد إلوري من حارة غمبيري وآخرين. كان التحاق فضيلته بالمدرسة في السنة الأولى الإعدادية وبقي بها طالبًا إلى آخر السّنة الثّانية الإعداديّة وذلك من يناير ١٩٦٨م إلى ديسمبر ١٩٦٩م توقف عن الاستمرار بسبب حصوله على القبول في كلية صكتو.

ومن ثمّ، واصل دراساته قدما بكلية الآداب والدراسات العربية بصكتو من ١٩٧٠م إلى ١٩٧٤م. تقدم بعد هذا بجامعة بايرو، كانو فيما بين ١٩٧٨م إلى ١٩٨٠م ونجح منها بعد حصوله على الليسانس في الدراسات الإسلامية - وهو من أعضاء الفوج التأسيسي بها. كان في جامعة إلورن يحصّل العلم القانوني الوضعي ردحا من الزمن (١٩٨٧م إلى ١٩٨٨م) ثمّ التحق بكلية التقنية لولاية كوارا لمواصلة دراسته القانونيّة من ١٩٩٠م إلى ١٩٩٢م وتعلّم عقبيه لمدة شهرٍ (فبراير ١٩٩٣م) بكلية العمال الإداريين، توبو (Administrative Staff College, Topo) باداغري.

استزاد القاضي صالح محمّد في إحراز العلم حتّى حصل على شهادة الماجستير في الدراسات الإسلامية. كان هذا بجامعة إلورن عام ١٩٩٢م. ومن أجل شدة ولعه بالعلم وسعيه المتواصل وراء حيازته، أصبح فضيلته يتلقّى بعض المعلومات اللازمة من قبل الأفراد والجماعات والمؤسسات والمعاهد على السّواء. فاز بمنحه درجة الدكتوراه الشّرفيّة في الشريعة والدراسات الإسلامية من قبل جامعة كنسبيت بلندن (Concept University, London)/

بدأ القاضي خبرته العملية مدرّسا بكلية المعلمين، إلورن (Ilorin Teacher's College) من يوليو إلى أغسطس ١٩٨١م. درّس كذلك بكلية التربية لولاية كوارا (Kwara

(State College of Education) في صفة المحاضر بالمنزلة الثالثة من سبتمبر ١٩٨١م إلى سبتمبر ١٩٨٣م.

وُظف بعد هذا أمينا للسجل في مكتب التسجيل بالمحكمة الشرعية الاستئنافية بالورن في شهر أكتوبر ١٩٨٣م وظلّ يترفع هناك من درجة إلى أخرى حتى تعين قاضيا شرعيا استئنافيا في اليوم الثالث، شهر مايو، ١٩٩٩م. وما فتئ يياشر الأدوار الشاقة المناطة بوظيفته هذه حتى شغل نهائيا منصب رئيس القضاة في المحكمة نفسها، وذلك في اليوم السادس والعشرين في شهر يونيو، عام ٢٠١٤م إلى أن تقاعد في اليوم العاشر في شهر يونيو، عام ٢٠١٦م. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات. له الحمد حقا في الآخرة والأولى وعليه الثناء لهذه المنن الوفيرة في حياة صاحب الترجمة.

هذا، ومن المستحسن الإضافة هنا أن للقاضي صالح أولوهنتوين محمد أزواجاً مطيعات حسانا وأولادا ميامين وبنات مباركات. ومن أتم فضل الله على أسرة هذا القاضي الشرعي المحنك أنّ عدداً غير زهيد من أولاده كانوا موظفين في الحقل القضائي المرضي كشأن أبيهم المثالي من قبل -يعمل بعضهم بمدينة إلورن، والبعض الآخر بأبوجا. ومن ضمن هؤلاء الأبناء المباركين سماحة القاضي الشاب (Magistrate) آدم محمد صالح الذي سيتعرض البحث لتناول ترجمته ودراسة حكم من أحكامه على كرسي القضاء. ضاعف الله له وللجميع البركة والوقاية. اعتمد الباحث في كتابة هذه الترجمة على السيرة الذاتية للقاضي صالح أولوهنتوين محمد كما أرسلها إلى الباحث عبر الحاسوب بعد تقديم الطلب إلى فضيلته لنسخة منها^(٤١).

ترجمة القاضي عبد القادر أولا محمد

وقعت ولادة هذا القاضي الحكيم في اليوم الخامس عشر في شهر فبراير، عام ١٩٥٧م بيت أتمو (Atimu)، شارع ألي أوو (Alabi Owo Street, Ita Amodu). بمدينة إلورن. كان والده عفيفاً ومتديناً كبيراً. وهو إلى جانب هذا محب العلم وأهله. وقد أفضى به هذا الطابع إلى استلحاق ابنه عبد القادر أولا بمدرسة دار العلوم منذ عنفوان شبابه (١٩٦٨م). وقع هذا بعد أن حذق قراءة القرآن الكريم عند الشيخ عتيق أمنسا في دهليز ألي أوو بجارة أوكي أوكو، إلورن^(٤٢). كان الشيخ الأصولي العظيم عبد الرحمن مقدّم سكاما المرحوم هو الذي يقود هذا الطالب الصغير إبان ذلك إلى

المدرسة ذهابا وإيابا. أمكن هذا لوجود التعارف والتعامل المتينين بين أسرة سكاما وأ أسرة هذا القاضي ولكون عبد الرحمن مقدّم نفسه متقدّم السنّ ومن الطلاب السادة بالمدرسة نفسها.

بدأ المترجم عنه تعلّمه بدار العلوم من المرحلة التمهيدية^(٤٣) التي تستغرق سنتين دراسيتين، لكنه قضى بها سنة واحدة فقط نظرا إلى نجاحته المثيرة الإعجاب وقتئذ، فسبّب هذا ترفيعه إلى السنة الأولى الإعدادية مباشرة بعد انتهائه من الأولى التمهيدية. بقي بالمدرسة حتى أنهى دراساته الإعدادية وحصل على شهادتها بعد إعادة السنة الإعدادية الأخيرة حسب القرار على كل من أبناء فصله عامئذ ليتمكنوا من الكتابة بأجل خط يدوي رائق. قامت إدارة المدرسة بهذا القرار تحت نظارة الشيخ عطاء الرحمن المبعوث الهندي، وذلك عندما لاحظ هو القصور في فن الخط العربي الجميل. هذا، ومن الذين شارك معهم القاضي عبد القادر في بعض الفصول الدراسية التي مرّ بها معالي القاضي الشرعي المتقاعد، صالح أولوهنتوين محمد والقاضي الشرعي عبد الرحيم إبراهيم (أورو أغو) والأستاذ الدكتور أحمد عبد السلام الإلوري، المحاضر بجامعة إلوزن والشيخ عيسى محمد الغميري والسيدة عائشة وآخرون.

للمترجم عنه في أيام تلمذته بدار العلوم حركة أدبية جذابة ملموسة. كان يقود فرقة التلحين في التغني ببعض أناشيد المدرسة أمام قصر سموّ الأمير كلما أتى الاحتفال السنوي بالمولد النبوي الشريف، كانت السيدة عائشة المذكورة سابقا هي التي ترافقه دائما في أداء هذا الواجب في تلك المحافل التي يحضرها الكبار والصغار من أبناء المدينة بما فيهم الأمير ذو القرنين والعلامة آدم عبد الله الإلوري^(٤٤) -رحمهما الله-.

ومما يطيب ضبطه أيضا من ذكريات القاضي المتحدث عنه أنه عمل مدرّسا بالمدرسة بعد تخرّجه منها. وفي أثناء هذه الفترة، بُعث مرة إلى مركز التعليم العربي بأغيغي كممثل مدرسة دار العلوم في مهرجان الاحتفال بمرور عشرين عاما على تأسيس المركز. والعادة في ذلك الحين أن ممثّل كل فرع من فروع المركز يلقي خطابا عربيا سليما على رؤوس الأشهاد من دون الالتفات إلى الورقة في ذلك المحفل^(٤٥).



كان القاضي عبد القادر أولا محمد قد استعدّ ليلعب هذا الدور بحفظه المقالة التي أعدّها له الأستاذ الدكتور عبد الباقي شعيب أغاكا، ولكن بعد قراءة الإلوري- رحمه الله- للورقة في الليلة قبل يوم الحفل، قام هو بتصحيحها على شكل شبهة بالإجمالي. ومع هذا، استطاع المندوب عبد القادر أولا محمد أن يحفظ المقالة الجديدة حفظا متقنا مع ضيق الوقت.^(٤٦) هذا من نعم الله عليه. فله الحمد والمنة.

يضاف إلى هذا أن القاضي المترجم عنه بقي هو وحده مع الأستاذ عبد القادر إدريس أغاكا يدرّسان جميع الطلاب بدار العلوم عندما وقعت حادثة سبّبت انفصال باقي المدرّسين^(٤٧) عن التدريس لمدة ما. هذا يدلّ على ولاء القاضي لمنبع عرفائه وتحمّسه لشئونه، جزاه الله والآخرون عن دار العلوم خيرا.

أما جولان فضيلته في الميدان العلمي الذي صار من بعده قاضيا، فتجدر الإشارة إلى القول بأنه التحق بمدرسة العلوم العربية (S.A.S) بكانو عام ١٩٧٦م وحصل هناك على الشهادة الثانوية عام ١٩٧٩م. وفي خلال ١٩٧٩م إلى ١٩٨٢م، درس الشريعة والقانون الوضعي بجامعة أحمد بللو، زاريا حاصلا على شهادة الدبلوم عام ١٩٧٩م. واصل دراساته بالجامعة نفسها ١٩٨٢م وحصل على شهادة الليسانس منها في الشريعة الإسلامية عام ١٩٨٥م. أما تسجيله الرسمي في دائرة المحامين بالمحكمة العليا بأبوجا، فلم يتمّ إلا عام ١٩٩٩م، وذلك عقب نجاحه في مدرسة القانون، أبوجا.

وظّف المترجم عنه لأول مرة كالمسجل المساعد في مكتب خدمات القضاء بولاية كوارا، عام ١٩٨٢م وظلّ يباشر عمله فيه حتى عُيّن عام ١٩٨٨م قاضي المحكمة المحلية (Area Court Judge)، وهو لم يزل يترقى حتى عُيّن رئيس المسجلين (Chief Registrar) بالمحكمة الشرعية الاستئنافية، إلورن في شهر ابريل، عام ٢٠٠٨م. كان على هذا المنصب إلى أن عُيّن قاضيا بالمحكمة في شهر يوليو، عام ٢٠١٠م. وفي عام ٢٠١٧م، تقلّد منصب رئيس القضاة في المحكمة الشرعية الاستئنافية بإلورن.

وبعد هذا بقليل، ساعده الحظ الأوفر وعيّن عضوا فعّالا من أعضاء المجلس القضائي الوطني في نيجيريا، (National Judicial Council) تحت رئاسة رئيس قضاة الوطن في الوقت، معالي القاضي محمد تنكو إبراهيم. وهذا من خصائص المترجم عنه



إذ لم يكن في تاريخ المحكمة الشرعية الاستثنائية بالورن أن واحداً من القضاة قبله فاز بهذه العضوية. يعدّ من خصائصه أيضاً كونه أوّل من تمّ تسجيله في دائرة المحامين في نيجيريا (Call to Bar) ممن تقلّدوا منصب رئيس القضاة بالمحكمة نفسها، أما القضاة الخمسة الذين تقدّموه فقد استحقّوه باعتبار ما كان بأيديهم من مختلف مؤهلات علمية مقبولة.

للقاضي عبد القادر أولاً محمد الإلوري عريسان مساعدتان وله أبناء وبنات مثقفون. بارك الله فيهم وفينا جميعاً. هذه خلاصة ترجمة القاضي عبد القادر أولاً محمد كما هي موجودة في مؤخر بيان سيرته الذاتية التي أرسل إلى الباحث عبر الحاسوب وكما أسفر هو بنفسه عن المزيد في سير حياته العلمية في المكالمة الهاتفية التي جرت بين الباحث وبين فضيلته^(٤٨).

ترجمة القاضي عبد الرحيم إبراهيم أورو أغو

كان هذا القاضي الكريم من مواليد الخمسينيات في بيت العلم والشرف والملك بمدينة أورو أغو، ولاية كوارا، نيجيريا. تعلّم قراءة القرآن الكريم مع مراعاة قواعد التجويد تحت كنف والده الشيخ إبراهيم، وحفظ أجزاء كثيرة منه قبل بلوغه العاشرة من العمر. حصل بعد هذا على شيء مفيد معتبر به من المعلومات العربية البدائية تحت والده كذلك في بيته الأصيل المسمّى بيت الملك بَكَرى (Ile Oba Bakare Aiye toro Ifa biyi)

كانت دراسته الغربية الأولية بـ (Ecwa Native Primary school, Oro Ago) من ١٩٦٢م إلى ١٩٦٧م. التحق بعدئذ بمدرسة دار العلوم حيث حصل المعلومات الإعدادية خلال ١٩٦٨م - ١٩٧٢م. ومن شركائه في الفصل في ذلك الحين الأستاذ الدكتور أحمد عبد السلام والقاضي عبد القادر أولاً محمد والقاضي صالح أولوهنتوين محمد والسيدة عائشة ذات الصّوت الرّنان. حصل صاحب الترجمة على المنحة الدراسية بواسطة جماعة محبي الدّين للشيخ شعبان جبريل الإلوري فالتحق بمعهد سُلَيْخ ببغداد عام ١٩٧٩م للدراسات الغربية والإسلامية وحصل بها على الشهادة الثانوية عام ١٩٨٢م. وفي العام نفسه، تمّ له القبول طالباً في جامعة بغداد بالعراق لدراسة



الشريعة والعلوم الإسلامية على مستوى الليسانس وحصل على شهادتها عام ١٩٨٧م.

بدأ القاضي عبد الرحيم إبراهيم خبرته العملية كمعلم العربية والدراسات الإسلامية عام ١٩٧٢م تحت جماعة أنصار الدين. درّس خلال هذه الفترة بمدرسة اتحاد المسلمين بأوكي أونين (Oke Onigbin) قبل سفره إلى العراق مرة ثانية للدراسات العليا. وعند عودته عام ١٩٧٩م. وُظّف توظيفاً جزئياً بمنظمة إذاعة كوارا حيث عمل لمدةٍ فوق سنة بقليل ثم نال وظيفة التدريس عام ١٩٨٨م بمدرسة كومند الثانوية (Command Secondary School, Ipaja) ولاية لاغوس وله فيها خبرة سنتين. ثمّ جاء توظيفه أخيراً بالمحكمة الشرعية الاستئنافية، إلورن عام ١٩٩٠م، وعمله فيها بدأ في مكتب التسجيل ثمّ رُفّع من درجة إلى أخرى حتّى تمّ تقلّده منصب رئيس القضاة بالمحكمة نفسها في اليوم السادس والعشرين، شهر يونيو عام ٢٠١٤م، وذلك من قبل حاكم الولاية في الوقت، (الدكتور) عبد الفتّاح أحمد ميغدا. شارك القاضي المترجم عنه في عدّة مؤتمرات متعلّقة وغير متعلّقة بميدانه القضائي، أقيمت بعضها في نيجيريا والبعض الآخر في الخارج، وله فيها على الإجمال أنشطة فعّالة مباركة ومحمودة. تقاعد القاضي عبد الرحيم إبراهيم أكّبي أولا كيوو (Akangbe Olakewu) عن العمل القضائي الرسمي في ٢٧/٣/٢٠٢١م. ولم يزل الناس حتّى اليوم يشهدون له بالوقار والتّؤدّة والتواضع والدّماثة المثالية. لصاحب الترجمة حريم مجدة وأبناء وبنات نجباه. زاد الله العلي المنان في الإحسان إليهم وإلينا جميعاً.

وأخيراً، كانت هذه الترجمة المختصرة معتمدة على بيان السيرة الذاتية المكتوبة لمعالي القاضي المتحدث عنه، ولقد حصل الوقوف على نسختها^(٤٩) بواسطة الأخ إبراهيم (رشدي)، أحد أبناء هذا القاضي بطلب من الباحث إليه أثناء إعداد البحث.

ترجمة القاضي سليمان بولاجي بيغوري

أتى هذا القاضي إلى الوجود بمشيئة الله في اليوم الواحد والعشرين، شهر يوليو، ١٩٦٣م. ينتمي إلى مدينة إلورن حيث وقعت ولادته، وهو من جهة أبيه منتسب إلى أسرة مامالوشو (Momoloshu) الأميرية. وأمّه (الحاجة آمنة) من أسرة بيغوري الشريفة، ولدها الشيخ أحمد بالي (Baale) بيغوري، أكبر أولاد الشيخ محمود



ماجى بىغورى الثلاثة^(٥٠) وحفيد الشيخ محمد بىغورى الأول -نزىل إلورن من بُنزا^(٥١). تلقن صاحب الترجمة قراءة القرآن الكريم أولا من جدّه الشيخ أحمد بالى بىغورى المذكور ثم من ألفا سسا بالقرب من إسالى أجناكو (Isale Ajanaku) حيث كان المأوى الأصىل الثانى^(٥٢) لأسرة بىغورى الواسعة فى إلورن. وأخىراً، أتم إجادة قراءة الأجزاء الباقىة من القرآن عند الشيخ كورنغا، جدّ الطّبيب البروفيسور كورنغا والمدير سابقاً لمستشفى جامعة إلورن الفيدرالىة (Former Chief Medical Director of University of Ilorin Teaching Hospital)^(٥٣).

بدأ سلىمان بولاجى الصغىر تعلّمه الغربى بمدرسة اتحاد باباأوكو الابتدائىة وأنهىاه بالمدرسة المتحدّة الابتدائىة الواقعة الآن بشارع يونىتى (Unity Road) بمعدىنة إلورن. التحق بعدئذ بمدرسة دار العلوم عام ١٩٦٦م حوالى ثلاث سنوات بعد إنشائها. وهو فى الوقت يقوده إلى المدرسة لشدة صغره خاله السىّد أحمد أولرىوجو بىغورى ذهاباً وإياباً. يقوده هذا العمّ الذى كان أىضاً طالباً فى الصف المتقدم بالمدرسة نفسها. وفى ذلك الوقت، كان الأخ صالح (أجى Hajee) بىغورى (طالب آخر) مع المتحدث عنه دائماً فى الذهاب إلى المدرسة والإياب منها تحت مراقبة ذلك القائد المذكور لهما. تذكر صاحب الترجمة أثناء إجراء المقابلة الهاتفىة معه عند إعداد هذا البحث أنّ الشيخ عبد القادر جمأودو والأستاذ الدكتور عبد الباقى شعىب أغاكا والإمام الملوى عبد الله عبد الحمىد كانوا من هىئة التدرىس وقتئذ.

أما التعلیم الغربى الثانوى والجامعى فقد تلقاهما صاحب الترجمة بمدرسة غراما، أوفّا (Offa Grammar School) وجامعة أحمد بللو، زارىّا من ١٩٧٤م- ١٩٧٨م وخلال ١٩٨٦-١٩٨٩م على التوالى. درّس فضىلته القانون فى الجامعة، وقد سبق له دراسة بعض معلومّات القانون فى مرحلة الدبّلوم بالجامعة نفسها وذلك فىما بين ١٩٨٤م و١٩٨٥م. التحق بمدرسة القانون الوطنىة بلاغوس عام ١٩٨٩م وتخرج منها عام ١٩٩٠م على رأس سنة دراسىة كاملة كالمعهد.

أما خبرته العملىة القضائىة، فبدأت من عام ١٩٩١م بتوظیفه قاضىا (Magistrate) تحت هىئة القضاة بعاصمة الوطن، أبوجا. بقى عاملاً هنالك مترفعاً من مقام إلى آخر حتّى نُقل عام ٢٠٠٣م إلى مكتب التّسجىل للهىئة حيث تعىّن نائباً

لرئيس المسجلين وتمّ تقليده بعد ذلك منصب قاضي المحكمة العالية بأبوجا (Judge of High Court of Justice, FCT, Abuja) عام ٢٠٠٧م ولم يزل يشغل المنصب إلى وقت تحرير هذه الكتابة (سبتمبر، ٢٠٢٣م).

شارك المترجم عنه في عدّة مؤتمرات وحلقات دراسية في شأن القضاء داخل نيجيريا وخارجها. كان عضواً لمختلف المحاكم المكونة للاستماع إلى الشكايات الانتخابية وإصدار الحكم المناسب في شأن كلّ منها منذ ٢٠٠٣م وعمل بموجب هذا في صكتو وأبوجا وكبي وأنمبرا وبایلسا. ومن عام ٢٠١٨م، ظلّ يشغل منصب الرئيس لهذه المحاكم الانتخابية وهنا يأتي ذكر ولاية أيكيتي وديلتا كمثالين من أمثلة الأماكن التي عمل بها معاليه بصفة الرئيس. والآن (٢٠٢٣م)، يتّأس محكمة مماثلة في ولاية غومبي.

للقاضي المترجم عنه شريكة الحياة التي انجبت له بنين وبنات يحلو بهم التباهي فيما تخصصوا فيه. بارك الله فيهم وفينا جميعاً. ومن الجدير بالذكر في ترجمة هذا القاضي أنه مرشد وداعية كبير إلى الله بشتى أنشطته الإسلامية الاجتماعية الرائعة تحت رؤية منظمة الأخوة الإسلامية التي أسّسها هو زهاء ثلاثين عاماً انقضت. ومن التفاؤل أن المنظمة تمّ لها انتشارها الفسيح في معظم المدن والأرياف في الجنوب بفضل فروعها المتكونة فيها مع بقاء مقرها الرئيسي في أبوجا.

ألقي الباحث وعظاً ومحاضرة في هذا المقرّ مرّة بدعوة من المنظمة في يوم من أيام رمضان قرابة أربع سنوات سلفت.. هذا، ومن تمنيات الباحث للقاضي سليمان بولاجي بيغوري أن يبلغه الله مرماته السّامي وأن لا يفارقه المعونة الإلهية طرفة عين قبل تقاعده وبعده. أمين. كانت العمدة في كتابة هذه الترجمة نسخة السيرة الذاتية التي أرسلت إليّ من قبل القاضي نفسه أثناء إعداد هذا العمل.

ترجمة القاضي يوسف أولاتنجي عبد الحميد الملوي

ولد هذا القاضي الحضيف في اليوم السادس والعشرين، شهر ديسمبر، ١٩٦٦م في بيت الإمام الملوي بمدينة إلورن. بدأ تلقن القرآن الكريم بحارته الملوية بإلورن منذ الصّغر عند إمام المسجد أمّام بلاط الأمير وأتمّه عند الشّيخ مسعود أباجي بمدينة كانو. مرّ على التّعليم الغربي الابتدائي والثانوي بمدرسة أنصار الإسلام، أو كي



ألوكو من عام ١٩٧١م إلى عام ١٩٧٧م وبمدرسة أنصار الإسلام الثانوية بـ أوغدي، إلورن من عام ١٩٧٧م إلى عام ١٩٨٢م. التحق بعدئذ بمدرسة دار العلوم عام ١٩٨٧م وفيها جمعت الزمالة بينه وبين شركائه في الفصل أمثال نقيهم عبد اللطيف والسيد قاسم عبد الكريم الأيديوي، صهر الدكتور المرحوم حامد إبراهيم الأيديوي والسيد عبد الغني وعبد الفتاح الإلورين وكسائهم في الفصل، ابن عمي المرحوم السيد محمد توفيق أكنمو أيليو (Eleyo) الأيديوي وآخرون.

حصل القاضي يوسف الملوي على شهادة دار العلوم الإعدادية عام ١٩٩٠م وواصل دراسته إلى المرحلة الثانوية مباشرة، لكن قبوله بجامعة أحمد بللو، زاريا، عام ١٩٩٢م أوقفه من إتمام المرحلة وهو في الفصل الثاني التوجيهي في الوقت. درس القانون الوضعي بالتخصص في الشريعة الإسلامية في الجامعة. جرى هذا فيما بين ١٩٩٢م-١٩٩٩م. سار به الجولان التحصيلي إلى الأمام فالتحق بمدرسة القانون بأبوجا حيث قضى سنة دراسية كاملة فيما بين سنة ٢٠٠٠م إلى ٢٠٠١م.

بدأ صاحب الترجمة العمل بمباشرة المحاماة لمدة ثلاث عشر سنة (٢٠٠١-٢٠١٤م) تحت رعاية المحامي أليا أولا بمكتبه للمحاماة الموجود برقم ١٣، شارع لاجرن (Lajonrin)، إلورن. انتقل منه إلى مكتب المحامي عبد الحميد رابع وشركائه بأديوولي، إلورن، ومكث فيه بصفة رئيس العمال المحامين من ٢٠٠٤م إلى ٢٠٠٦م. عمل بعد هذه الفترة كالمحامي المشارك مع المحامي غوبر والمحامي إمام وآخرين بمكتبهم القانوني (المودة) برقم ٦٩، شارع سابن لائن (Sabo-Lin? Street). بمقابل مركز خدمة الرفاهة الاجتماعية، إلورن. ظل القاضي يوسف يعمل هنا قرابة ثمانية أعوام حتى وافقه الحظ السعيد بتمام تقليده منصب القاضي بالمحكمة المحلية العالية (Upper Area Court Judge) تحت ولاية كوارا عام ٢٠١٤م. بقي على هذه الوظيفة القضائية حاصلا على الترفيع المستمر من درجة إلى أخرى حتى وقت هذه الكتابة (سبتمبر ٢٠٢٣م) الذي كان فضيلته يتبوا فيه مقعد القضاء منفردا بالمحكمة المحلية العالية بمدينة أؤفا، ولاية كوارا.

يعرف القاضي يوسف الملوي بخلقه الدمث المحبوب حيثما حلّ وارتحل وهو متدين ومخلص بأدق معنى الكلمة كما هو مداوم على تلاوة القرآن الكريم عبادة

وتقربا إلى الله سبحانه وتعالى في كل وقت وحين. زاد الله في الإحسان إليه وإلينا جميعا. له حريمان وبنون وبنات. بارك الله في الجميع. وأخيرا، يفيد الباحث علما أنّ العمدة في هذه الترجمة مستنبطة في الغالب من نسخة سيرة هذا القاضي التي أرسلها هو إليّ عبر الحاسوب في ٢٨/٨/٢٠٢٣ م. يضاف إلى هذا أنّ الباحث قد أجرى معه المكالمة الهاتفية أيضا للاستفسار^(٥٤) عن بعض أمور أخرى لازمة.

ترجمة القاضي آدم محمد صالح أولوهنتوين

ولد هذا القاضي الشاب النجيب في ٥/يوليو/١٩٨٨ م بمدينة إلورن. كان من فلذات كبد الشيخ القاضي الشرعي الاستثنائي الكبير، صالح أولوهنتوين محمد (المتقاعد). وأمه متأدبة وخلق. وبالنسبة لسير حياته التحصيلية، فإنه بعد إجادته قراءة القرآن الكريم على لسان الإمام صالح أولاريوجو شعيب (إمام مسجد دَن مَادَمِي- GRA)^(٥٥) منذ حداثة السن، التحق بمدرسة دار العلوم بإلورن حيث جمعت الزمالة العلمية بينه وبين أبناء فصوله في المرحلة التمهيدية والإعدادية أمثال عبد اللطيف وجمعة من بيت ميماس، إلورن، وآخرين.

كان تاريخ التحاقه بالمدرسة عام ١٩٩٦/١٩٩٧ م الدراسي وتخرّج منها على المستوى الإعدادي الذي أهّله شهادته الإعدادية الحاملة تاريخ ٣/١٢/٢٠٠٨ م. أما طول مدّة تلمذته في المدرسة على هذا النحو الملاحظ، فراجع إلى أشياء منها ثنائية تحصيله العلوم العربية والغربية في وقت واحد وتنقله من إلورن إلى بدا بأمر من والده المحترم لمواصلة التعلّم الغربي هناك خلال فترة محدّدة.

بدأ القاضي آدم الشاب تعلّمه الغربي الابتدائي بمدرسة IMAN Nursery & Primary School بإلورن. جرى هذا فيما بين ١٩٩٢ م-١٩٩٩ م. وتعلّمه الغربي الثانوي وقع بكلية الحكومة — بدا، ولاية نيجر فيما بين ١٩٩٩ م-٢٠٠٢ م ثم بمدرسة جامعة إلورن الثانوية فيما بين ٢٠٠٢ م-٢٠٠٦ م. ساعده الحظ الباسم بعد هذا على قبوله بجامعة إلورن الفيدرالية ودرس فيها القانون الوضعي والشريعة الإسلامية من ٢٠٠٦ م إلى ٢٠١١ م. كان الكاتب لهذه السطور من ضمن محاضريه بالجامعة في ذلك العهد. تسجّل المترجم عنه بعد هذا طالبا في مدرسة القانون



النيجيرية، أينوغو لمدة سنة دراسية كاملة (٢٠١١م-٢٠١٢م) ثم حصل على ماجستير جامعة إلورن في الشريعة والقانون.

أما خبرته العملية، فقد تصدّى لها لأوّل مرّة بصفته مساعدا في الأبحاث وذلك في شركة بخاري وأوغنتوي للمحاماة برقم ١٧٠، شارع تنوو (Taiwo)، إلورن، وأقام بها من ٢٠٠٩م-٢٠١١م. عمل مليّا بعد هذا في محكمة القاضي أديورا (Adewara) ثم في مكتب بنولا آدمولا، المحامية الدكتورة Barr, Dr, Biola Ademola. والشغل في المكتبين لم يستغرق فوق سنة واحدة (٢٠١٢م). أدّى القاضي واجبه الدولي تجاه خدمة الوطن في وزارة العدالة بولاية صكتو كمحامي الولاية فيما بين ٢٠١٢م و٢٠١٣م وعاد إلى إلورن عقب انتهائه من الخدمة فوظّف كمساعد البحث القانوني مرة ثانية بمعمله السابق، شركة بخاري وأوغنتوي للمحاماة من عام ٢٠١٣م إلى ٢٠١٤م.

وبعد هذا، تمّ توظيفه الرسمي كالمسجّل السيّد في محكمة العدالة العالية لولاية كوارا وكان بها من ٢٠١٤م إلى ٢٠١٨م. وفي عام ٢٠١٨م، تمّ تقلّده منصب القاضي (Magistrate) في المقر الرئيسي لنوع هذه المحكمة بإلورن، ولاية كوارا. لم يزل حتى اليوم يواصل العمل مع ترقّيه المستمرّ من وقت إلى آخر وأمامه أمل قسيح وكبير لمزيد التقدم والتحسين. جعل الله أمانيه وأمانينا جميعا واقعة ومتحققة.

يتمتع القاضي آدم محمد صالح بعضويته لعدّة منظمات مهنية كجماعة المحامين في نيجيريا... وله فضل المشاركة في شتى المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية ذات الصلة بميدان عمله القضائي. كان القاضي المتحدث عنه متزوّجا ووالدا يقضي حياة سليمة مع أفراد عائلته المباشرة والواسعة. أنسا الله في عمره وفي أعمارنا وبارك في عمله وفي أعمالنا جميعا وبلّغه أرفع قمة في القضاء في نيجيريا، أمين.

ثلاثة نماذج مختارة من أحكام القضاة السبعة

كان لمدرسة دار العلوم كما سبق البيان خريجون مجدّون واصلوا دراساتهم إلى الأمام حتى أصبحوا بعون الله وفضله قضاة معتبرين في مختلف مراحل القضاء في الوطن. قد أتى البحث بسبعة أسماء من هؤلاء مع ذكر تراجمهم التي تسفر عن سير حياتهم في الأخذ والتّحصيل. أما الميادين التي تتناولها أحكام هؤلاء القضاة السبعة



وغيرهم ممن لم يُؤْتَ بأسمائهم هنا، فكثيرة ومتعددة منها ما يتعلق بشؤون الأراضي والملكية والمعاملات كالتجارة والتمير والعلاقات الزوجية والنزاع الانتخابي وانتهاك حرمة الغير وهكذا. فكما توجد هذه الأنواع من أحكام هؤلاء القضاة المذكورين، كذلك يعدّ لمعظمهم أحكام قضائية أخرى تكافح الجرائم المتصلة بالمال في المجتمع. أما الآن، فيبقى تحليل الأحكام المختارة الثلاثة التي تفضل بإصدارها القاضي أحمد أولريوجو بيغوري والقاضي سليمان بولاجي بيغوري والقاضي آدم صالح أولوهنتوين محمد. فهؤلاء هم الذين وصلت الباحث نسخ أحكامهم المناسبة للمجال المدروس هنا.

ملخص القضية في النموذج الأول وحكم القاضي أحمد بيغوري فيها

كان الحكم الذي يتناول البحث تحليله في هذا الصدد حكماً استئنافياً صدر من سماحة القاضي الاستئنافي المتقاعد أحمد أولريوجو بيغوري المحترم. ألقى فضيلته هذا الحكم في ٢٠٠٤/٣/٣١ م. بمحكمة صكتو الاستئنافية ووافق عليه شريكاه القاضيان في تلك القضية Hon. Justice Tunde O. Durotoye and Hon. Justice James S Ariyibi. (٥٦)

أما بداية الأمر فيها، فاتهم المجرم محمد كيروا (Kiruwa) بالصوصية المسلحة تجاه صاحب الشكوى (Mairin Alu) في ١٥/١٢/٢٠٠٠ م. جرى أن هذا المجرم تسليح بالسكين وهاجم المدعي سارقاً منه ما فوق ألف نيرا في وسط غابة بين لافيا وقرية تنغر غيرو (Tungar Gero) بإقليم سورو (Suru Local Govt) في ولاية كيب في اليوم المذكور تاريخه أعلاه. وبالتالي، قبض على مرتكب هذه الجريمة البذيئة وحوكم أولاً بالمحكمة العالية في ولاية كيب حيث أعلن القاضي تجريمه لتنافي صنيعه الشنيع عن القانون المقاوم للسرقة المتزودة بالأسلحة^(٥٧). وقد حكم القاضي بقتله تمثيلاً مع روح القانون المناسب^(٥٨).

ارتفعت القضية بعد هذا من كيب إلى محكمة صكتو الاستئنافية بسبب عدم رضا المجرم بالحكم الأول. وقد ترأس القاضي أحمد بيغوري على هذه القضية هناك. أما حكمه بعد تصفحه السجلات القضائية المكثفة أمامه حول الأمر وبعد قيامه بجميع الخطوات اللازمة، فموافقة للتجريم الصادر في الحكم الأول. لكن هذا القاضي الاستئنافي - زاد الله في الإحسان إليه - لم ينتهج مسلك القاضي الأول في

إصدار الحكم بإعدام المجرم في هذه الحالة إذ لم يقتل هو مهاجمه ولم يؤتَ ضد المجرم في المحكمة بأدعاء القتل المنصوص عليه في البند ٢٢١ في قانون العقوبات المستعمل في الشّمال^(٥٩). وإثما تبلور في حكمه المليئ بالعدل والإنصاف ركونه الأكيد وميله الكامل إلى وجوب معاقبة من اقترف الجريمة المالية بما هو ضامن وكاف لتثبيط المهمة عن التورط فيها جديداً أو مرّة أخرى.

غير القاضي أحمد بيغوري على مقعده الاستثنائي عقاب القتل واستبدل به تسجيل المقرّف لمدة خمسة عشر سنة يتحمل المسجون من خلالها عبء الأعمال الشاقة المناطة بالعقاب^(٦٠). من هنا ظهر جلياً أن القاضي أحمد بيغوري يُعد من القضاة الذين يهتمون بأستئصال جذور الجرائم المتعلقة بالمال تحت تطبيق ما في القوانين الموجودة في نيجيريا. فجزاه الله خيراً عن حسن القيام والسداد في هذا. عمّا هو، فقد تقاعد عن أعماله الرّسمية في بداية هذه السّنة (٢٠٢٣م)، لكن المرجو السامي والمترقب الشديد أن تبقى صفحات حكمه الغراء هذه والأخرى العديدة المماثلة مرآة شفافة خالدة يستنبط القضاة حالياً وقادماً جوهر العبرة والحكمة من ثنائها. ينفع هذا الصراخ بكثير لو قرأه أو سمعه ووعاه من هو منصف ومستعد لتغيير الوضع المالي والاقتصادي المشوهين في نيجيريا.

ملخص القضية في النموذج الثاني وحكم القاضي سليمان بيغوري فيها

كانت هذه القضية نتيجة خداع مالي كبير قام به في أبوجا شاب (في سن ١٩) غشّاش اسمه . (Samson Ejimiye-rakpor- aka David Wilson) قام الشاب المجرم ببذائه في منتصف عام ٢٠٢٢م فرفع المحتال عليه شكواه إلى مخفر الشرطة بمائتاً حيث ارتفع الأمر في صورة الدعوى الإجرامية من قبل الحكومة إلى المحكمة العالية والعاشرة في الرقم بمائتاً، أبوجا (High Court of F.C.T, No 10)^(٦١) وصنّع هذا الشاب المتهم يتنافى ^{مع} البند ٣٢٤ في قانون العقوبات المستعمل في الشمال. أصدر الحكم في القضية في اليوم الثاني بشهر أغسطس، عام ٢٠٢٢م وذلك أمام قاضي العطلة في ذلك الوقت، معالي القاضي سليمان بولاجي بيغوري. عرفت هذه القضية برقمها الرسمي (FCT/HC/CR/307/2 /2022) وكان المحاميان من جهة

الادعاء هما O.O Adeola and S.M. Damak والمحامي المدافع عن المدعى عليه هو (E.O.Clement)^(٦٢).

حدث ما يسمى بمساومة الدعوى (Plea Bargain)^(٦٣) في القضية المتحدث عنها ولكن مع هذا، فقد استطاع القاضي وفق المتوقع - أن ينحى في حكمه منحى المواكبة مع روح قانون العقوبات من حيث تجريم المتورطين في هوة الخداع المالي كالحال في المجرم المعروف للدراسة في هذا المنطلق، ذلك الشاب الطماع المنحرف الذي قام بغش مذموم بغض تجاه ثروة واحد آخر وممتلكاته الثمينة في أبوجا. وأخيرا حكم القاضي سليمان بولاجي بـ ٣٠٠،٠٠٠ نيرا لصاحب الشكوى والمحتال عليه. يتضمن هذا الحكم أيضا أن المجرم يُحبس في السجن لمدة سنة كاملة إذا ثبت أنه أهمل أو تخلف عن سد هذا الغرام وإيفائه في أقرب وقت ممكن ومعقول^(٦٤).

طبعاً، كان القاضي المتكلم عنه يستحق بكل جدارة تقدير الكاتب وتبجيله على أي وزن ومعيار في هذا الصدد. بدا له كما في ملف القضية أمامه أن المجرم شاب في ١٩ من عمره ومجرم لأول مرة ومُقر من تلقاء نفسه بعدم براءته من الجريمة التي اتهم بارتكابها (من دون تضييع وقت المحكمة) وأنه قد قام بتعويض جل الممتلكات المسروقة. بدا للقاضي كل هذا واستمع كذلك إلى تلك الكلمات الرقائق المصوغ^{المصوغ}ة في استعطافه من جانب المحامي المدافع عن الشاب المجرم. ومع هذا كله، أصدر الحكم على هذا الشكل الجاذب الذي لا يدع المجال للتخلص عن العقوبة. وقع هذا لشناعة الإساءة المالية من جانب الشاب الطماع الولوع.

فموقف هذا القاضي عند الباحث موقف مُرضٍ وإيجابي بأدق معنى الكلمة. وقد لا يرجى اندمال جروح هذه الجريمة في المجتمع إلا بمثل هذا الموقف العنيف. فعلى السير في مثل هذا المنوال كان هذا البحث المتواضع يوصي جميع القضاة في الوطن كلما ارتفعت إليهم بمحاكمهم قضايا مماثلة. أعاننا الله تبارك وتعالى وأنقذنا من خطورة السرقة والغش والسلب والاحتيال والخداع.

ملخص القضية في النموذج الثالث وحكم القاضي آدم محمد صالح فيها

كان المبدأ الذي تمخّضت هذه القضية منه اتهام ثلاثة رجال (ميكائيل أولاديميحي وعبد الغني وأجاو Ajao) بالمآمرة على سرقة العمود لأحد مصاييح الشارع في أبييجيلا (Egbejila)، إلورن في اليوم الخامس، شهر مايو، ٢٠٢١م^(٦٥). كانت لجنة الأمن الأهلية (Vigilante Group) بالحارة على العسّ ذات ليلة إذ وقف أعضاؤها على المتهمين المذكورين الثلاثة من بُعد، وهم يقطعون العمود لأحد مصاييح الشارع هناك بمدينة منشار الحديد (Iron Saw Blade)^(٦٦).

فرّ المتهمون خوفاً من القبض عليهم لما أحسوا بدنوّ العسّ منهم لمبادرتهم بالكلام والتحدي. ولكن الحظ جانّبهم إذ قبض على واحد منهم وبواسطته أمكن القبض فيما بعد على واحد آخر فوقع استرداد العمود المسروق. وأخيراً، نقل العسّ بيان هذه الحادثة إلى جناح شرطي الولاية بمدينة إلورن وهذا هو وكيل شؤون البحث واستقصاء الحوادث الإجرامية، فمنه تطرق الأمر إلى المحكمة (Magistrate Grade i) في ١٥ يونيو، ٢٠٢١م أمام القاضي آدم صالح محمد، أحد خريجي مدرسة دار العلوم بالورن. والشكاية ضد المدعى عليهما في المحكمة إنما هي التآمر الإجرامي والسرقة المتنافيان عن البند ٩٧ والبند ٢٨٧ في قانون العقوبات المستعمل في الشمال^(٦٧) بما فيه ولاية كوارا حيث وقعت تهمة الجناية تحت الدراسة.

بدأت المحاكمة في ٢١ سبتمبر، ٢٠٢٦م، وبعد عرض نوعية الجريمة ضد المتهم وإبداء جوابه بجحود التهمة، أعلنت جهة الادعاء (Prosecution) قرارها في الإتيان بأربعة شهداء لإثبات دعواها، لكنه لم يأت إلا بشهيد واحد طوال مدة المحاكمة. وهذا الشاهد (Mr. Felix Oluwaseun) إنما هو الشرطي الباحث والمحقق عن الجريمة (Investigating Police Officer) وهو لم يعتمد في شهادته القصيرة إلا على ما سجله في ملف القضية رافع الشكوى (Sulyman Aremu)، عضو لجنة الأمن الأهلية وشريكه عبدالواحد سليمان أثناء تقديم الشكوى^(٦٨). ولقد اعتبرت المحكمة هذه الشهادة ضعيفة جداً وواهية وغير مقبولة لكونها نوعاً من الإشاعة (شيء يُسمع من شخص آخر - Hearsay Evidence)^(٦٩). وموقف المحاكم منه عدم المقبولية.

ومما أزداد واشتد به الضعف هنا أن جهة الادعاء كما سبق القول لم تأت بأي شاهد آخر يؤيد ما قيل في الشهادة القصيرة الأولى، وهذا مخالف لإعلانها أمام القاضي عند بدء المحاكمة . أضف إلى هذا أن جهة الادعاء لم تقدم شهيدها الوحيد مرة ثانية أمام المحكمة ليتحداه المدعى عليهما (Defendants) بالأسئلة الثابتة والفتاكة حسب العرف في نظام القضاء على الجرائم^(٧٠). وأخيراً، صدر من معالي القاضي آدم صالح محمد الحكم بإطلاق سراح المقبوضين المدعى عليهما ولم يُجرّم أحدا منهما. أما العلة وراء عدم التجريم، فواقفة على قصور جهة الادعاء في الإتيان بأصحاب الشهادات الأخرى إذ تخلّفوا بتاتا عن المثول أمام المحكمة. تقف العلة كذلك على اعتبار الشهادة الوحيدة أمام القاضي نوعاً من الشهادات الفارغة التي لا تقبل ولا يعتمد عليها بحجة أن الذي يقدمها في المحكمة غير قائلها أو كاتبها في الحقيقة. وعلاوة على هذا، فقد كفّ المدعى عن تحضير شاهده الوحيد مرة ثانية لمواجهة التحدي من قبل المدعى عليهما .

من هنا يبدو جلياً أن سماحة القاضي ليس في هذا الأمر إلا مقطوع العزيمة ومصبوف النظر إذ لو لم ينتقص شيء من اللوازم المذكورة من جانب المدعى، لكان ما يصدر من القاضي هو الحكم بالنجريم والتسجين. يرينا شرح هذه الحادثة أن القاضي مستعد ومتهيئ للمواكبة والسير وفق ما في قانون العقوبات من حيث قطع دابر جريمة السرقة وباقي الجرائم المتعلقة بالمال أو تقليلها لكن الظروف حالت دون ذلك. وهذه المواكبة - لو كانت شروطها مؤداة ومستوفاة - لتنهض ضامنة لعودة الانضباط المالي والتهديب الاقتصادي في المجتمع النيجيري. وأخيراً، انتهز المدعى عليهما في القضية المدروسة فرصة الفراغات المشار إليها فطلب محامييهما إلى القاضي إصدار الحكم في الأمر على أساس الدليل الزهيد (المزيف) الموجود. وهذا يتوافق مع مضمون البند ٣٠٧ في قانون تدبير العدل الإجرامي في ولاية كوارا لعام ٢٠١٨م^(٧١) فأطلق سراحهما.

الخاتمة:

ثبت من خلال ما تقدّم أن الجرائم التي تمتّ بجبل الصلة إلى سلب مال المرء أو متاعه منه خداعاً أو احتيالاً ليس إلا صنيعاً محظوراً ممنوعاً ومذموماً بكل ما يفيد معني

الكلمة. تطرق البحث إلى أنواع هذه الخطوة الإجرامية كما في مختلف بنود القوانين الموجودة في نيجيريا لمقاومتها، وذلك بعد الإتيان في بداية الورقة بمفهوم هذا النوع من الجرائم وبخطورتها وويلاتها في المجتمع. أقر الباحث في عتبة الانتهاء أن قطع دابر هذه الجريمة لكان مما يُتوقع بكل سهولة ويسر لو عزم قضاة المحاكم جميعاً بالصلابة والصمود على إصدار الأحكام لمعاقبة مرتكبي الجريمة على أساس وجود الأدلة الموجبة لهذا حسب ما حدده قانون العقوبات في الوطن.

أتى الباحث بثلاثة نماذج من أحكام بعض قضاة تخرجوا من مدرسة دار العلوم واستشهد بها على إيجابية تطبيق القضاة في نيجيريا لهذه العقوبات. ذهب البحث هذا المنحى لإبراز بعض إنجازات دار العلوم من حيث الأدوار الفعالة البيضاء التي تقوم بها هذه المدرسة في المجتمع. كتب الباحث هذه الورقة كجزء من إسهاماته في إبراز نعم الله الوفيرة على المدرسة في هذه الآونة التي تحتفل بالعيد الستين من تأسيسها.

كان عدد القضاة المختارين من أبناء دار العلوم سبعة. وقد وردت تراجم هؤلاء كلهم في صميم البحث ثم أتى اختيار ثلاثة منهم لتحليل بعض أحكامهم التي يُستنبط منها استحسان عقوبة مرتكبي الجرائم المالية لاستئصال جذورها بتاتاً. هذه نهاية الورقة، وتلك هي الأمور المدروسة فيها. وكلّ ما أشار إليه الباحث في معرض الحلول واضح وجليّ، فلا يبقى سوى التّشعّر من جانب قضاة نيجيريا على التّمسك والامتنال بجواهر الاقتراحات في صميم البحث. ينفعنا هذا بكثير لو تمسك به أولياء الأمور في أوساطنا. تحيا الدار إلى الأبد قلعة علمية مزدهرة ويحيا أساتذتها وخريجوها أعزاء متميزين ومباركين. فالحمد لله المحمود عند البدأ والختام. وصلى الله على سيّدنا ومولانا محمّد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليمًا. آمين.

الهوامش:

١ - لجنة الدراسات والبحوث - دار الكتب العلمية، القاموس: عربي - إنجليزي، دار الكتب العربية، بيروت، لبنان، ط ٢، ٢٠٠٥م، ص ٧٦٥.

2. Cap. 105, LFN, 2004.

3. Cap. 38, LFN, 2004.

4. Economic and Financial Crimes Act, Cap. E1, LFN, 2004.

5. Ibid

6. Ibid
7. Cap. M18, LFN, 2004.
8. Advance Fee Fraud and Other Related Offences Act , 2006.
9. Cap. E1, LFN, 2004.
10. Cap. C 31, LFN, 2004.
11. Hening J., Perspectives on Financial Crimes in Roman-Dutch Law: Bribery, Fraud and General Crime of Falsity (Falsiteyt) www.emeraldinsight.com accessed on 4th March, 2021. See also Journal of Financial Crime, (Emerald Group Publishing Limited, Vol. 16, No.4, 2009), p. 302
12. Ibid
13. Ibid
14. Ribadu N., Implication of Economic and Financial Crimes on the Nation's Economy, being the text of a paper presented at the International Summit on the Global State of Anti- Graft Wars in Washington D.C., U.S.A. from 22nd - 24th April, 2005.
15. Ibid
- ١٦- رئيس وزراء دولة بريطانيا سابقا
17. The Nation Newspaper (Wednesday, 11th May, 2016) , pp.1 and 6
- ١٨- الإلوري آدم عبدالله ، لمحات البلوري في مشاهير علماء إلورن
- ١٩- زغلول سعد الله عبد الله، دار العلوم في صفحات التاريخ ، مطبعة مصطفى أكيو كيو، إلورن ، ١٩٩٣ ، ص ٢-٣
- ٢٠- المرجع نفسه ، ص ٣-٤ .
- ٢١- أغاكا عبد الحميد شعيب، الثقافة العربية في مدينة إلورن . كان أصل هذا الكتاب رسالة قدمها المؤلف رحمه الله إلى قسم اللغة العربية بجامعة باييرو، كانوا، للحصول على الليسانس منذ عهد بعيد . قرأت الكتاب متأنيا زهاء خمسة أعوام مضت لكن ليس من الوسع الوقوف على نسخته الآن . فهذا سبب عدم الإشارة إلى الصفحة المناسبة هنا . أما الحقيقة المشار إليها فوجودها يقيني في ثنايا الكتاب ، يجدها من راجعه.
- ٢٢- المرجع نفسه
- ٢٣- المرجع نفسه
- ٢٤- المرجع نفسه
25. Ibid
- ٢٦- زغلول سعد الله عبد الله ، ص ٤



- ٢٧- مقابلة شفوية أجراها الباحث مع رئيس اتحاد خريجي دار العلوم: سماحة القاضي أحمد أولريوجو بيغوري بيته في ٢٢/٨/٢٣: ٢٠٢٣م.
- ٢٨- زغلول سعد الله، ص ٤
- ٢٩- المرجع نفسه، ص ٧-٨
- ٣٠- المرجع نفسه، ص ٩-١١
31. Imam Hauwa Ph.D, Biography of Hon. Justice SMA, Belgore, 1st ed., Safari Books Ltd, Ibadan, 2009, p. 46
32. Ibid., p 68
33. Ibid.
- ٣٤- مقابلة شفوية مع سماحة القاضي أحمد أولريوجو بيغوري بمنزله في ليلة ٣٠/٣/٢٣م قبل يوم تقاعده في ٣١/٣/٢٣م
35. Imam Hauwa Ph.D, p.257
- ٣٦- مكالمات هاتفية مع صاحب الترجمة بتاريخ ٦/٩/٢٣م
37. A.A. Oba Prof and UK Belgore (eds), Selected Judgements of Hon. Justice Ahmad Olarewaju Belgore PJCA (Rtd.) F. DRI, Mustygrafix Press, Ilorin, 2023, p.xi
- ٣٨- زغلول سعد الله عبد الله، ص ٢٣
- ٣٩- مكالمات هاتفية مع القاضي صالح محمد أولوهنتوين بتاريخ ٢٣/٩/٢٣م
- ٤٠- المكالمات الهاتفية نفسها
- ٤١- بتاريخ ١٩/٨/٢٣م
- ٤٢- مكالمات هاتفية مع القاضي عبدالقادر أولا محمد في ٤/٩/٢٣م
- ٤٣- حيث كان الأستاذ أحمد غزالي إيسالي كوتو أول معلمه كما قال المترجم عنه.
- ٤٤- مكالمات هاتفية مع صاحب الترجمة بتاريخ ٣١/٨/٢٣م
- ٤٥- المرجع نفسه
- ٤٦- المرجع نفسه
- ٤٧- المرجع نفسه
- ٤٨- بتاريخ ١/٩/٢٣م
- ٤٩- في ١٥/٨/٢٣م
- ٥٠- والباقيان من المذكور الثلاثة هما الشيخ محمد بيغوري الذي سمي بأسم الشيخ محمد بيغوري الأول. ومحمد بيغوري الابن هذا هو والد سماحة القاضي بياتندي



المرحوم. أما الذكر الثالث فهو القاضي يوسف أمودا، والد القاضي صالح مادبو ألفا بيغوري والمهندس سعد والقاضي أحمد أولريوجو بيغوري وآخرين.

- ٥١- السالف الذكر
- ٥٢- كان المقر الأصيل الأول لأسرة بيغوري هو أوري أوكو حيث نزل بيغوري الأول (محمد) عند مقدمه من بنزا.
- ٥٣- مكالمة هاتفية مع القاضي سليمان بولاجي بيغوري بتاريخ ٢٠٢٣/٩/٥ م
- ٥٤- في ٢٠٢٣/٩/٦ م
- ٥٥- استفسار عبر الهاتف مع صاحب الترجمة في ٢٠٢٣/٩/٦ م
- ٥٦- نسخة الحكم الاستثنائي. محكمة صكتو الاستئنافية، ص ١
- ٥٧- المرجع نفسه
58. S-I (2), Robbery and Firearms (Special Provisions) Act, 1995 (as amended)
59. Penal Code
- ٦٠- نسخة الحكم الاستثنائي بصكتو، ص ١١.
- ٦١- نسخة الحكم. محكمة مائتاما بأبوجا، ص ١
- ٦٢- المرجع نفسه
- ٦٣- هذه عبارة عن محاكمة المجرم على القسط القليل من حجم جريمته الكبيرة المرتكبة. تتغاضى جهة الادعاء عن القسط الكثير الباقي منها بالتفاهم بين طرفي الادعاء والمدعى عليه أن المجرم يقوم باسترداد القيمة المعادلة لقسط الجرائم الكثيرة المتغاضى عنها. نص دستور نيجيريا لعام ١٩٩٩ على قبول هذا النظام في البند ٢٧٥ ولكن الباحث لا يرحب بهذا الموقف لكونه مخالفًا عن الأساس المألوف في شأن الجرائم المقترفة والعقوبات المترابطة اللائقة
- ٦٤- نسخة الحكم. محكمة مائتاما، أبوجا، ص ٤.
- ٦٥- نسخة الحكم. محكمة إلورن، ولاية كوارا، ص ١
- ٦٦- المرجع نفسه
- ٦٧- المرجع نفسه
- ٦٨- المرجع نفسه، ص ١٢
69. Aguda T.A., The Law of Evidence, 5th ed., Spectrum Law Publishing (Spectrum Books Ltd) , Ibadan, 2018, p. 11
70. Evidence Act, s. 241 (2), 2011
71. Kwara State Administration of Criminal Justice Law, 2018.

**JUDICIAL OFFICERS AMONG THE PRODUCTS OF DARUL-ULUM
ARABIC SCHOOL AND THEIR IMPACTS ON FIGHTING ECONOMIC
AND FINANCIAL CRIMES IN NIGERIA.**

BY

OLAGUNJU-IBRAHIM, R.O (Ph.D)

Associate Professor, Department of Islamic Law, Faculty of Law, University of Ilorin,
Ilorin, Nigeria

E-mail Address: Ibrahim.or@unilorin.edu.ng, ridwanolagunju@gmail.com

Phone No: +2348038262823

ABSTRACT

Giving much worry to the concerned is the heavy blow which is being punched at the economic stability of the Nigerian nation day in day out. While the general categories of crime such as theft or stealing, armed robbery, murder or culpable homicide etc. are still constituting their havoc in strong tones and overtones - same not having abated, the special genre of economic and financial crimes, some of which are often committed by public office holders, is identified with high flying negative impacts on the viability of economy and development of all and sundry in the society. The successive governments at the national level are of course not doing a paid slip to the matter. There has been a plethora of legal and institutional frameworks to checkmate the problem but all seem to offer no useful rescue from the disturbing situation. However, steadfastness and firmness have rather been viewed as what the judicial officers in the nation require to interpret the combating legal provisions in the country to be able to combat the menace of economic and financial crime with all stiffness same requires. Applying doctrinal approach of legal writing to assess the performance rate of the judicial officers among the products of Darul-Ulum Arabic school in Ilorin, Kwara State of Nigeria, it is found that the religious-cum Islamic intellectual training which the school infuses in its students-old and new-have been of tremendous impact on shaping the judges among the school graduands to be firm and upright in fighting economic and financial crimes through the instrumentality of their judicial pronouncements. Some few selected judgements of these eminent Darul-Ulum trained judicial officers shall be reported and analyzed in the writeup with a view to ascertaining the intellectual make-up of the Judges in upholding the high demand of winning anti-graft war. This writer shall thereafter recommend the same path for other judges or would be judges in the country to follow in order to achieve heart gladdening result in this regard.

INTRODUCTION

Traces of economic and financial crime continue to splash and radiate throughout the length and breadth of the world including the Nigerian society. Some public office holders at the three tiers of governance; local, state and federal are found constantly involved in this anomaly. Other crops of individuals and groups are also not an exemption. This mess has often times resulted into the country's backwardness on factors and indices of development when compared to other successful nations throughout the globe.

The frantic step of fuel subsidy removal, taken by the current President of Nigeria, Ashiwaju Bola Ahmed Tinubu immediately upon his emergence is a pointer to his awareness of this bedeviling problem, and a giant stride by him to attempt fixing the said problem by checkmating the perpetrators of the economic mess in the sector. Aside this, everyone is a living witness to the plethora of other measures here and there aimed at taming the tide of graft in the country.

The impressive activism of some Nigerian Judicial officers in interpreting and implementing some legal frameworks against economic and financial crimes while carrying out their responsibilities as adjudicators is also a positive step in this struggle. This is more so that some of the provisions of the said legal frameworks are known to share some features with the pro-people policy of Islamic law on economic crime.

In this piece, the researcher has selected seven of those Nigerian judicial officers with the mindset of throwing lights into their peculiarities and steadfastness which have stood them out in upholding the path of truth and rectitude in their interpretative exploits while handling economic and financial crime-related cases. To this extent, the writer has further selected three out of the whole seven in this regard. Some case study judgements of the three so selected shall later be reported and analyzed with a view to showcasing the merits and credits of the judgments for the purpose of same serving as fountain of inspiration for other jurists.

It is instructive to note at this juncture that the entire seven judicial officers selected for this academic purpose are products of Darul-Ulum Arabic and Islamic school, located in Ilorin, Kwara State, Nigeria. The school is currently celebrating sixty years of existence as a formidable citadel of learning. Restricting the lens of the work at hand so in the choice of these seven jurists from the school is therefore born out of the penchant to felicitate with the school in its festive mood. This is more so that the author has had cause to pass through this great citadel of learning during his formative years.

On the schedule of work in this article further, conceptual framework of economic and financial crimes shall be entertained alongside a description of the magnitude in the society. A discussion on the historical foundation of the school and its sterling achievements shall then follow. What comes after this is a voyage into the sketchy biographies of the three jurists out of the selected seven from the school products. An overview of tripartite judgements of the said three jurists shall then follow. The paper after all this shall come to conclusion wherein all vital points in the body of the write-up shall be re-echoed in terseness.

Conceptual Framework

It is a general knowledge that the word ‘wealth’ (mal) is not restricted to money. Rather, it is an elusive phraseology denoting all sort of things like land, chattel, possessions, values etc. It also includes all other forms of property both physical and abstract.¹ On the basis of this meaning, one can describe economic and financial crime as a negative step taken by an individual or group either publicly or in the hide, having bearing on a property (mal) with the aim of cheating out of it or perpetually appropriating it with no just cause.

In Nigeria, crimes are contained in two major codes for easy access and reference. They are the Penal Code² and Criminal Code³ applicable respectively in the North and South. Pondering over the contents of the two codes at close range, it will be discovered that all various ways of toiling with other peoples’ belongings do relate with economic and financial crime in one way or the other. To mention a few, Extortion, Stealing, Theft, False Testimony in Court for Material Gain⁴ and Obtaining Benefits Through False Pretence are some of the examples in this regard. Other instances are Fraud, Official Corruption, Receiving Stolen Property, Misrepresentation by Company Owner or Auditor in order to Attract Customers,⁵ Copyright Related Irregularities and Public Servants Taking Gratifications for Official Acts.⁶

As earlier hinted, it is correct to submit that each of the variables mentioned above has intrinsic feature of being captured under economic and financial crimes. The variables will even go larger than this numeric if national legal frameworks on economic crimes are to be put into

¹ Arabic English Dictionary, Research and Studies Committee, Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah, Bayrut – Lebanon (2005, 2nd edition) p. 765

² Cap. 105, LFN, 2004.

³ Cap. 38, LFN, 2004.

⁴ Economic and Financial Crimes Act, Cap. E1, LFN, 2004.

⁵ Ibid

⁶ Ibid

consideration. These include Money Laundering Act,⁷ Advance Fee Fraud,⁸ Economic and Financial Crimes Commission (EFCC) Act⁹ and Independent Corrupt Practices and Other Related Offences Commission (ICPC) Act.¹⁰

Magnitude of Finance Related Crimes:

Crime generally portrays turpitude, transgression or venting harm on others. Other words/phrases which are synonymous with the above meanings include uncultured behavior, omission to do the needful, going astray or deviation from the approved norm. Looking at it further from deeper sense of reasoning, crime implies moving away from basic principles set out to achieve overall security and peace in a given setting. Although, it is a platitude that one would find it extremely difficult to come at a crime-free society in the complete sense of what crime is. However, the fact of the increasing magnitude of crime day in day out in terrains like Nigeria, without succumbing to solution measures, continues to be a source of worry to the concerned.

While the above is a general descriptive feature of all crimes in the country, it interests the writer of this paper to single out the genre of economic and financial crime as what the focus of the literary piece at hand directly relates to. Without any fear of contradiction, the writer submits that this specific and restrictive specie of crime is equally high and large in its volume of perpetration. As said somewhere above, the continuous retrogressive and backward grouping of the country among the comity of nations is a direct function of the implication of the high magnitude of this economic and financial crime. The near zero rating of the country in the aspect of actualization of socio-economic rights of the citizenry is another deep area of this implication. Those at the helm of affairs at the local, state and federal political space are often responsible for perpetrating this. Akin to this is the section of capital market viability which has now been reduced to empty level with the investors' confidence being eroded with perfidious happenings almost on daily basis.¹¹ Individuals entrusted with financial dealings

⁷ Cap. M18, LFN, 2004

⁸ Advance Fee Fraud and Other Related Offences Act, 2006.

⁹ Cap. E1, LFN, 2004.

¹⁰ Cap. C31, LFN, 2004.

¹¹ Hening J., Perspectives on Financial Crimes in Roman-Dutch Law: Bribery, Fraud and General Crime of Falsity (Falsiteyt) www.emeraldinsight.com accessed on 4th March, 2021. See also Journal of Financial Crime, (Emerald Group Publishing Limited, Vol. 16, No. 3, 2009), p. 302

from the side of investors and those managing trading activities in a general sense are also not completely graft-free.¹²

Still in the list of the implications that can be added to the above are the usual uncultured exceeding rate of currency exchange,¹³ movement of huge volume of money out of the country through money laundering¹⁴ and oil bunkering¹⁵ among others. Looking at the truism in all these, one would not tarry to agree with David Cameron¹⁶ when he described Nigeria as a fantastically corrupt nation.¹⁷

As the thrust of this paper centres around some graft-related judicial pronouncements of some products of the Ilorin-based Arabic School (Darul-Ulum), it behooves the researcher to delve into the mention of the names of the particular judicial officers with their sketchy profiles and peculiarities at random. But just before doing this, the paper finds it pertinent to discuss the establishment of the Arabic school itself.

Establishment of Darul-Ulum

The waves of British colonialism got to Ilorin, the present day capital city of Kwara State of Nigeria in 1861.¹⁸ Having noticed the city upon settlement thereat as one of the stronghold centres of Islam and Arabic education, the British thought of destabilizing both the pure religion and its knowledge which they met on ground so as to have their way and entrench Christianity. They thus established western missionary schools to achieve this. Consequently, the then traditional Muslim scholars fought back conscientiously by dedicating more energy on sustaining the existing pure Arabic and Islamic schools for the training of Muslim children whom they instructed not to espouse the missionary schools. Some remarkable achievements were recorded from these impressive efforts. However, the headway was not total¹⁹ until the establishment of Darul-Ulum Arabic School in Ilorin, Kwara State in 1963.²⁰

¹² Ibid

¹³ Ibid

¹⁴ Ribadu N., Implication of Economic and Financial Crimes on the Nation's Economy, being the text of a paper presented at the International Summit on the Global State of Anti-Graft Wars in Washington D.C., U.S.A, from 22nd – 24th April, 2005.

¹⁵ Ibid

¹⁶ Former British Prime Minister

¹⁷ The Nation Newspaper (Wednesday, 11th May, 2016), pp. 1 and 6

¹⁸ Al-Ilory A. A., Lamhat al-Billury fi Mashaahir Ulamahi Ilorin

¹⁹ Zuglul Sa'adullahi A., Darul-Ulum fi Safahat al-Tarikh (Akewukewe Printing Press, Ilorin 1993) pp. 2-3

²⁰ Ibid., pp. 3-4

Before the school was established, the traditional Muslim scholars who put up frantic efforts at different communities to fight the colonial masters by insisting on pure traditional Arabic schooling included the Fulani progenitor of the Belgore family of Ilorin (Shaykh Muhammed Belgore), Shaykh Muhammed Wazir Ibn Abdillahi Turkumami (of Bidda), Shaykh Ahmad Ibn Abibakr Ikokoro (Fulani descent of Ilorin) and others.²¹ The frantic efforts of these scholars couldn't displace the sudden love of western education from the hearts of the indigenous youngsters who had been deceived by the glittering accessories hung around the so-called foreign education. As a result, only a very few of them remained on the Arabic lane.²²

Of particular note in this regard were the efforts of Jum'ah of the duo of Shaykh Jum'ah Muhammad Labib (Taj al adab) and Muhammad Kamaluddin Al-adaby (both of Ilorin descent). They later followed the footprints of the tripartite traditional scholars mentioned above but they surpassed them in the area of trailblazing the institutionalization of modern Arabic learning system (Al-Ta'alim al-Nizami).²³ For Taj al-Adab (the teacher of the latter), he was the actual trail beazer up to a particular considerable level ahead of his student, Kamaluddin. He initiated some new things such as allowing the use of books of instructions with photographs therein as teaching aids, among others. But to his student belongs the credit of having a separate building for teaching, making students sit on chairs and write on black boards²⁴ in the process of knowledge acquisition. These achievements notwithstanding, Muhammad Kamaluddin Al-adaby too couldn't complete it all in terms of monotonous requirement of modern standard (Nizamiyyah) educational system. Subjects bordering on social (Ijtimaiyyah) and reasoning (Fikriyyah) landscapes were not as at that time in the annals of what was being taught to the knowledge seekers under the feet of the great Al-adaby.²⁵

This was the height of modern Arabic civilization in Ilorin till that enviable period when Allah, the Most High raised Shaykh Adam Abdullahi Al-Ilory, an eminent international scholar of note, to complete the vacuum and perfect the areas left unperfected in the modern teaching of Arabic and Islamic knowledge in this geographical area. Al-Ilory's famous citadel of learning

²¹ Agaka Abdulhamid S., *Ath-thaqafah al-Arabiyyah fi Madinah Ilorin*. The original form of this book was a project work presented by the author, then as a B.A. student, to the Department of Arabic Language of Bayero University, Kano long time ago. The present writer surely read the book wherein he found the information being referenced, but he can't lay his hand on the book now and this explains inability to supply the relevant page. Anybody who has a copy of the work will come at the information upon careful and painstaking perusal.

²² Ibid.

²³ Ibid.

²⁴ Ibid.

²⁵ Ibid.

(Markaz), first established in Abeokuta in 1952, and later moved to Agege-Lagos in 1955, continues to be an enduring legacy and an evidence of the proprietor being an ambassador plenipotentiary in the field being discussed. These facts, no doubt, drew the attention of the 9th Emir of Ilorin, Zuluqarnay Aiyelabowo Gambari and virtually all notable Islamic scholars and Imams of the town at the time to invite Al-Ilory and saddle him with the onerous responsibility of seeing to the establishment and academic piloting of modern Arabic and Islamic school in Ilorin,²⁶ the like of his famous Markaz established earlier in time. This other one came into being in Ilorin in June, 1963.²⁷

The laudable opinion to establish the school came from the Emir (Zulqarnayu Gambari)²⁸ whose role and contributions towards the success of the project were massive. The supporting Imams around him on the assignment at the time were Imam Ahmad (Imam Fulani, the head Imam), Imam Abdulhamid (Imam Imanle, father of Imam Abdullahi, the current occupant of the post) and Imam Sahid (Imam Gambari) who died shortly before the foundational completion of the school project. In his stead therefore was Imam Khidr (who succeeded the latter on the position immediately).

The term ‘Imams’ (Aimmah) in the school name refers to those mentioned above²⁹ while the word ‘scholars’ (Ulama) in the same name relates to those scholars whom each of the three Imams above appointed in turn to represent them (the Imams) in discharging their onerous duties towards Darul-Ulum. Their busy nature owing to their official preoccupations as the notable Imams of the town (Ilorin) necessitated the need for this representation. They are Shaykhs; Muhammad Ghazali Al-Mukhtar, Ibrahim Gaafarta, Abdulkarim Agaka, Salihu Abdulwahab Oloyin, Adam Husayn Idi-Adan and Alh. Ayinde.³⁰ All these respected personalities of monumental impact in life, including the great Adam Abdullahi Al-Ilory, are long gone to the great beyond. The author beseeches Allah in His infinite mercy to forgive their shortcomings and admit them into paradise on the day of resurrection.(Aamin)

This is an historical account of establishment of Darul-Ulum. What follows is a discussion on the products of the school among whom are the judicial officers some of whose judgements

²⁶ Zuglul Sa’adullahi A., p. 4

²⁷ Interview conducted by the writer with the President of Darul-Ulum Alumni Association, his lordship Ahmad Olarewaju Belgore JCA at his residence in Ilorin on 22nd of August, 2023.

²⁸ Zuglul Sa’adullahi A., p. 4

²⁹ Ibid., p. 7-8

³⁰ Ibid., p. 9-11

shall be selected for analysis for the bearing they have on combating economic and financial crimes.

Jurists Among the Products of Darul-Ulum

At its inception, the school ran a pre-basic (Tamhidiyyah) and basic (I'idiyyah) stages of learning. The stages' periods are three and four years respectively. This went on for over two decades before the third academic stage of learning (Tawjihiyyah/Thanawiyyah) came on board. This is post-basic stage of three academic years and it began precisely in 1986.

Products of Darul-Ulum upon graduation do venture into various fields of human endeavor. Among them are those who progress in their learning trajectory up till the university level, while others get actively engaged in proselytizing (Da'wah) activities. There are also those who venture into crafts, handworks and businesses and perform the arts admirably well.

The university group among them are many as they also include students of colleges of education and polytechnics-both state, private and federal. Their various areas of discipline include Arabic Language, Islamic Law, Islamic Studies, Common Law, Combined Law, Engineering, Statistics, Medicine, Journalism, Information Technology, etc. Those in the line of Arabic Language and associated disciplines among the early sets who have made it to professorial and doctoral levels include; Professors AbdulBaqi Shuaib, Agaka, Hamzat Abdulaheem, Ahmad Abdulsalam and Badmus Lanre Yusuf. Others are late Drs. Hamid Ibrahim Olagunju and AbdulHamid Shuaib Agaka.

Among the products of the school who belong to the university group or similar institutions are the seven five jurists whose specialization is in the area of Islamic law, combined law or common law. They are sitting judicial officers occupying various judicial hierarchies in Nigeria. Of course, they are more than seven from the products of the school; but this figure is chosen for the limited space this academic treatise allows. The seven selected are: Hon. Justices Ahmad Olarewaju Belgore, Salihu Olohuntoyin Muhammad, Abdulqadir Ola Muhammad, Abdulrahim Ibrahim Oro-Ago, Sulayman Bolaji Belgore, Abdulhamid Yusuf Al-Malawy and Adam Muhammad Olohuntoyin Salihu. To save space, the researcher shall delve into the biographies of just three out of this figure. They are Hon. Justices Ahmad Olarewaju Belgore, Sulayman Bolaji Belgore and Adam Muhammad O. Salihu. These same three are those whose anti-graft related judgements shall later be analyzed before coming to conclusion in this paper.

Biography of Ahmad O. Belgore, JCA

He is a fine and well-seasoned jurist from Ilorin, the capital of Kwara State where he was born in 1953. He is originally from Bunza in the present day Kebbi State of Nigeria, where his progenitor, Shaykh Muhammad Belgore hailed from before migrating to Ilorin for Da'awah activities during the reign of the great Emir Aliyu (1868 – 1888).³¹

Three things among others stand out Justice Ahmad Belgore among his peers. He is a jurist, an expert in common and Islamic law and infact, a distinguished member of royal house. His progenitor who left Bunza for Ilorin was a pious servant of Allah who was well versed in Islamic law and later became Chief Alikali (Judge) in the indigenous Ilorin Islamic Court setting. From this account, it would not be hard to conclude that Ahmad Belgore's later emergence as an Islamic scholar and fine jurist is a function of both hardwork and emulation of family heritage. This is more so that Ahmad's direct father, Alikali Yusuf Amuda, was also a judicial officer nationally appointed as so at two different times in the Northern Shariah Courts of Nigeria in 1948 and 1959.

On Ahmad's affiliation to royal ancestry, this came firstly through his father's mum, Maryam Ayoka,³² a grand-daughter of the 7th Emir of Ilorin, Shuaib Bawan Allah (1919 to 1959).³³ Ahmad's second royal relationship comes from the lineage of his precious mother, Alhaja Aishah Ayoka (Iya Alaso). She was a direct daughter of Sahid Alao Omo Oloni, Daudu of Baala in Kwara State who spent fifty years as Daudu (1937 to 1987).³⁴ It is interesting to note that this Daudu was a direct son of the same seventh emir of Ilorin, Shuaib Bawan Allah earlier mentioned.

The mixture of royal blood with scholarship and eruditeness in Ahmad no doubt has positive impact on his peculiar trait of steadfastness and justice upholding as a jurist, thereby finding it convenient and pleasant to stand firmly for justice and fairness in all his judgements including those that have affinity with economic and financial crimes, the area of focus in this write up. This impressive peculiar trait seems to have cut across most of the Belgore family members on judicial bench. Hon. Justice Salihu Modibbo Alfa Belfore, who is the current head (Magaji) of the family and mentor of Ahmad, was also possibly notorious for this peculiarity throughout

³¹ Imam Hauwa Ph.D, Biography of Hon. Justice SMA, Belgore, 1st ed., Safari Books Ltd., Ibadan, 2009, p. 46

³² Ibid., p. 68

³³ Ibid.

³⁴ Interview with the Hon. Justice Ahmad Olarewaju Belgore at his residence in Ilorin on 30th March, 2023, eve of his retirement which fell on 31st March, 2023

his active judicial years which ended with his retirement till he retired from service on the 17th day of January, 2007 as the Chief Justice of Nigeria.³⁵

Having done with the historical foundation above, the next is to venture into Ahmad's trajectory of educational pursuit. He started this with Quranic knowledge which he acquired under the auspices of Shaykh Sahid the late Imam of Ajanaku Mosque.³⁶ He thereafter got enrolled at the Native Authority Senior Elementary Primary School, Baboko, Ilorin where he was between 1960 and 1967 during which he started attending Darul-Ulum Arabic school as a pupil. His period of attendance at the Arabic school spanned from 1964 to 1967 when he graduated therefrom at the school's basic academic stage (I'idiyyah) alongside his classmates such as late Dr. Hamid Ibrahim Olagunju of Ede and Dr. Isa Ahamad Karuma. Among other classmates of Ahmad Belgore at the time are Imam Muritala Nuruddin Alaaya, Alh. Sahid Maimasa and Alh. Yahya Isa.

At a much later time in life, Ahmad Belgore's zeal for advanced knowledge pushed him to undergo post basic stage of pure Arabic and Islamic learning at Birkama Islamic Institute at the Republic of The Gambia between 2004 and 2005. Much earlier, young Ahmad Belgore enrolled at the College of Arts and Islamic Studies, Sokoto, between June, 1968 and December, 1972. He graduated therefrom with Teacher's Grade Two Certificate. Ahmad after this was admitted at Ahmadu Bello University, Zaria where he studied Law with specialization in Islamic law between 1975 and 1978 alongside his mates such as Prof. Auwwalu Khamisu Yadudu. Ahmad thereafter attended the then sole Lagos campus of the Nigerian Law School during the 1978/1979 session and was called to the Nigerian Bar as a solicitor and advocate of the Supreme Court of Nigeria in July, 1979.

On his work experience, Ahmad's first occupation was that of a teacher at Unguwar Rimi Primary School between July and December, 1973. Upon becoming a lawyer much later, he worked as a junior counsel in Majiyagbe Chambers, Kano, between 1980 and 1987. He later opened his personal chambers which he ran in Kano from July 1987 to August, 1990 when he was appointed to the Kwara State bench as High Court Judge. He served in this capacity for many years during which he was seconded to the Republic of The Gambia. While there, Ahmad sat at The Gambian Court of Appeal adjudicating on appellate causes until his return to Nigeria in 2006 upon completion of the Judicial assignment thereat. Justice Ahmad was elevated to the

³⁵ Imam Hauwa Ph.D, p. 257

³⁶ Interview with the judicial officer in question conducted on 6th September, 2023

Court of Appeal in his father land the same year he returned home. He was on this appellate bench till he retired meritoriously on the 31st of March, 2023.

Justice Ahamd Olarewaju Belgore had cause by reason of transfer to work in different states of the country such as Jos in Plateau State, Kaduna, Yola in Gongola State, Ekiti, Sokoto, Enugu and Ilorin in Kwara State. In fact, his transfer to some of these states took place at two or three different times.³⁷

At homestead, Hon. Justice Ahmad Belgore is happily married (two wives) with two children. The first child, Muhammad Fatih Belgore is a practicing lawyer in Abuja after graduating from the pure advanced Arabic and Islamic school (Darul-Hijrah) of Shaykh Adam Yahya Abdulrahman in Kano. His younger brother, Abdulqadir Lamido is currently a law student at Base University, Abuja. Aside the two biological sons, the jurist under reference has a manifold of adopted sons and daughters being sponsored by him from the scratch to the lofty height.

Hon. Justice Ahmad Olarewaju Belgore is the first and current president of Darul-Ulum Alumni Association worldwide. He assumed the position since formation of the Association about three decades ago.³⁸ May Allah, the Most High, grant Justice Ahmad Belgore longevity of life with sound health and pure riches (Aamin). It is pertinent to say at this juncture that the reference source relied upon in writing this piece is the biography sheets of the Hon. Justice under reference which are attached to the programme of activities marking his retirement on 31st March, 2023 at the Kwara State Banquet Hall, Ilorin.

Biograph of Justice Sulayman Bolaji Belgore

He was born on the 21st of July, 1963 to the Momolosh royal family of Ilorin, Kwara State. His mother, Alhajah Aminah, was from the prestigious Belgore family of Ilorin, having being fathered by Shaykh Ahmad Baale Belgore, eldest son of the three children of Shaykh Mahmud Maji Belgore³⁹ and first grandson of Shaykh Muhammad Belgore, the Belgore progenitor who migrated from Bunza to Ilorin.⁴⁰

³⁷ Prof. A.A. Oba and UK Belgore (eds), *Selected Judgements of Hon. Justice Ahmad Olarewaju Belgore PJCA (Rtd.)* F.DRI, Mustygrafix Press, Ilorin, 2023, p.xi

³⁸ Zuglul Sa'adullahi A., p. 23

³⁹ The remaining two out of the three are Shaykh Muhammad Belgore who was given the name of the first Shaykh Muhammad Belgore. The second of the two was Muhammad Belgore – the son. He was the father of Late Hon. Justice Babatunde Belgore of the Federal High Court. As for the third male child, this was Alikali Yusuf Amada, father to Salihu Modibbo Alfa Belgore, Engr. Sa'adu and Hon. Justice Ahmad Olarewaju Belgore and others

⁴⁰ As earlier mentioned

Young Sulayman Bolaji started learning the art of Quranic recitation under his maternal grandfather, Ahmad Baale Belgore and later under Alfa Sasa within the neighborhood of Isale Ajanaku, the second original home of the Belgores.⁴¹ He later completed this stage of learning in his father house under Shaykh Kuranga, father to the erstwhile Chief Medical Director (CMD) of the University of Ilorin Teaching Hospital.⁴²

Boalji's primary education took place at Baboko Primary School and later at the United Primary school along the present day Unity Road in Ilorin. Sulayman Bolaji was enrolled at Darul-Ulum Arabic school in 1966 at age three. As a toddler which he was at the time, his senior at the school who was also relative of his mother (Ahmad Olarewaju Belgore) used to lead him to and from the school then. During the course of the present researcher's interview with the Hon. Justice Sulayman Bolaji, names of Shaykh Abdulqadir Jamanodo, Prof. Abdulbaqi Shuaib Agaka and the present Imam Imale of Ilorin (Shaykh Abdullahi Abdulhamid) were given as some of the teachers of the Arabic school then who trained the Hon. Justice under reference.

The secondary and University educations of the learned jurist (Sulayman Belgore) took place at Offa Grammar School in Kwara State and Ahmadu Bello University, Zaria from 1974 to 1978 and from 1986 to 1989 respectively. Before he read Law at the University, he had earlier undertaken a Diploma in Law at the same University between 1984 and 1985. He later attended the Nigerian Law School in Lagos in the 1989/1990 academic session.

On his working experience, Sulayman Belgore started as a Magistrate in the Judiciary of the Federal Capital Territory, Abuja in 1991. He later rose to become a Judge of the High Court of Justice, FCT, Abuja from 2007 till date (September, 2023).

Hon. Justice Sulayman Belgore has participated in a number of adjudication-related conferences and symposia both within and outside Nigeria. He has been a member of many election tribunals from 2003, moving for the purpose of the assignment from Sokoto to Abuja, Kebbi, Anambra and Bayelsa. And from year 2018, he started participating in these tribunals in his capacity as Chairman. He was once at Delta and Ekiti states in this capacity and now (2023), he is in Gombe state on the same status.

⁴¹ The first original home of the Belgores in Ilorin was Ori-Okoo wherein the first Belgore (Muhammad) settled upon his migration from Bunza.

⁴² Telephone conversation with Hon. Justice Sulayman Bolaji Belgore on the 5th September, 2023.

Hon. Justice Sulayman Bolaji Belgore is married with promising children-males and females. It is important to note before concluding this article aside Justice Bolaji's judicial assignments, serious Da'awah activities in the fold of Islam have always gotten deep space in his regular itinerary. A clear evidence of the Hon. Justice's deep involvement in this regard is his formation, about thirty years ago, of the nationwide Islamic Brotherhood, a well spread Islamic Association with branches in virtually all states in the western and some parts of the northern Nigeria. The writer relies in writing this biography on the interview conducted with his lordship while preparing this piece.

Biography of Magistrate Adam Muhammad Salihu

He is a biological son of retired Justice S.O. Muhammad, former Grand Qadi of the Kwara State Shariah Court of Appeal, Ilorin. Magistrate Adam was born on 5th July, 1988 in Ilorin and he had his Quranic education under the auspices of Shaykh Salihu Olarewaju Shuaib (Imam of Dan Madami Mosque at the GRA, Ilorin).⁴³ He enrolled at Darul-Ulum Arabic school, Ilorin in the 1996/1997 academic session and graduated therefrom upon completion of the basic stage in 2008 with his certificate reading 3/12/2008 to be specific. His stay at the school for this long spate of time could be explained by his simultaneous acquisition of both western and Arabic knowledge. Another possible factor for this was his migration from Ilorin to Bidda to acquire further western education thereat upon instruction of his dad, a fine jurist and highly revered intellectual.

Magistrate Adam's primary school held at IMAN Nursery and Primary School between 1992 and 1999. His secondary educations took place at the Government College, Bida, Niger State and Unilorin Secondary School between 1999 and 2002 and between 2002 and 2006 respectively. He read Common and Islamic Law at the University of Ilorin where the writer taught his class. He attended the Enugu campus of the Nigerian Law School in the 2011/2012 academic session. He thereafter bagged Masters in Islamic Law at the University of Ilorin.

On his work experience, his debut was an engagement as legal research assistant at Buhari and Oguntoye Chambers at No. 170, Taiwo Road, Ilorin between 2009 and 2011. After this, he worked under Justice Adewara and later under Barr. Dr. Biola Adimula in her Chambers – all in Ilorin in 2012. Upon completing his National Youth Service year as State Counsel in the Ministry of Justice of Sokoto State, Magistrate Adam returned to Ilorin where he was engaged

⁴³ Telephone conversation with the judicial officer being biographed on 6th September, 2023

as Legal Research Assistant, for the second time, at Buhari and Oguntoye Chambres. This lagged from 2013 to 2014.

He was later appointed as Senior Registrar in the High Court of Kwara State in 2014 and remained in this capacity till 2018 when he became a Magistrate in the Kwara State Judiciary where he works till date (2023), getting elevation from one grade to another. Magistrate Adam Muhammad Salihu has participated in a number of conferences and workshops and he is happily married with lovely kids.

Addendum to the Tripartite Biographies

The biographies of the three selected judicial officers from the products of Darul-Ulum Arabic school have been given as clearly shown above. Looking critically at the biographical contents of the three personalities chosen, one would notice certain identical features cutting across the three. These are the religious/intellectual origin, studentship status of Darul-Ulum and reflection of Islamic law in the University education of the selected jurists. In the judgements of each of the three judicial officers which shall soon be analyzed, their bias for taming the tide of all types of economic and financial crime shall be observed with lucidity.

This research strongly feels that the kind of early religious and sound Islamic grooming, which the jurists received while at Darul-Ulum, is a possible catalyst in them for clinching towards firm righteousness and rectitude in this regard. Readers are informed to note sameness of this sterling and impressive trait in the remaining four of the seven selected judicial officers among the teeming, graduands from Darul-Ulum Arabic School, Ilorin. This therefore is one of the merits of making wards pass through standard Arabic and Islamic school alongside acquisition of western education.

Tripartite Case Study Judgements on Economic Crime Related Cases

In the preceding paragraphs, submissions were made on the variety of fields of study espoused by graduands of Darul-Ulum. Arabic language, Islamic studies, Islamic law, Common law, Medicine, Engineering etc. have been mentioned as some of these various fields of study. What the paper at hand focuses on is those of them who become judicial officers upon receiving legal training. The paper seeks to discuss the selected judgements of the three of them with a view to revealing the positive impact of the givers of those judgements on anti-graft war. It is now time to delve into the judgements one after another.

Case Study No. 1: Judgement by Ahmad Belgore JCA

This was a judgement of the Court of Appeal, Sokoto over an appeal against the judgement of High Court of Kebbi State. At the Court of first instance, the accused, Muhammadu Kiruwa was alleged of armed robbing one Mairin Alu of reasonable amount of money on 15th December, 2000 in a village between Lafia and Tunger Gero in Suru Local Government, Kebbi State. He was tried and found guilty as charged with the offence which has colouration of armed stealing/robbery.⁴⁴ The accused was consequently condemned to death by the judgement of the Kebbi State High Court which the Judge claimed was in line with the relevant law..⁴⁵

On appeal to the Court of Appeal, Sokoto, the presiding Justice, Hon. Justice Ahmad Olarewaju Belgore, after considering the weight of evidence from the record of proceeding before him, agreed with the court of first instance to the extent of establishing the guilt of the accused. His lordship however deviated from the death sentence part of the earlier judgement. The appeal judgement in Sokoto was delivered on 31st March, 2004 and same got the concurrence of two other brother appeal justices on the same panel; Hon. Justice Tunde O. Durotoye and Hon. Justice James S. Ariyibi.⁴⁶ The reason for deviating from the death sentence, as adduced by the appellate court, was absence of culpable homicide on the side of the accused, thereby lacking the basis for such sentence as captured by S.221 of the Penal code.⁴⁷

The penalty imposed on the accused on appeal was rather a term of imprisonment for 15 years with hard labour.⁴⁸ In the wordings of the Presiding Justice, such a punishment is thought sufficient to deter the accused from repeating the offence in future. It is equally said to be adequate in discouraging other members of the society from moving near the crime in particular or similar one. Though the learned Hon. Justice Ahmad Belgore has retired (in 2023), expectation is that succeeding judicial officers would find this judgement and many others in the perspective worthy as good and useful fountain of emulation.

Case Study No. 2: Judgement by Justice Sulayman Bolaji Belgore

This was a judgement on a case of heavy fraud in Abuja in the mid 2022 by one Samson Ejimiyerakpor a.k.a David Willson (age 19). Having reported the fraud at the Maitama Police Station, a criminal charge upon due investigation, was preferred on the accused at the High

⁴⁴ Ibid.

⁴⁵ S-1 (2), Robbery and Firearms (Special Provisions) Act, 1995 (as amended)

⁴⁶ Certified True Copy of the Sokoto Court of Appeal Judgement, p. 1

⁴⁷ Cap. 105, LFN, 2004.

⁴⁸ Certified True Copy of the Sokoto Court of Appeal Judgement, p. 11

Court of Justice of the Federal Capital Territory (No. 10)⁴⁹ at Maitaima, Abuja. The vacation judge at the time, Hon. Justice Sulayman Bolaji Belgore, decided the case (FCT/HC/CR/307/2/2022) on the strength of S.324 of the Penal Code. It was on the second of August, 2022. Barristers O.O. Adeola and S.M. Damak were the prosecuting counsels while E.O. Clement Esq. stood for the defendant.⁵⁰

Though, doctrine of Plea Bargain⁵¹ was later invoked and entered into in the case at hand, his lordship deserves commendation for striving to implement the full letters of the law in the circumstances, thereby ensuring that the fraudulent youngster of 19 years, who toiled with huge monetary possessions of the complainant, did not go unpunished in due form. The criminal was asked to restitute the defrauded money with a fine of ₦300,000.00. The Certified True Copy of the Judgement made available to the researcher shows that the criminal should be imprisoned for one year if found delaying redemption of the judgement tone and content beyond reasonable time.⁵²

Justice Sulayman Belgore who decided this case is indeed worthy of commendation in high sounding tones and overtones. He has shown his worth in this regard by standing firm to fight economic and financial crime on bench without fear or favour. The fact of age tenderness of the accused, his being a first timer in the commission of such and his instant confession to the allegation without wasting the precious time of the court-all couldn't find any space in the mind of the court to pardon the accused. In the same vein, the seemingly touching allocutus of the defendant's counsel and the fact that the accused has almost offset the fraud in question were not allowed by the judge to persuade his thinking faculty. All this was in the name of ensuring that inclination towards economic and financial crime is rubbished with good riddance in the society. This stern approach in dealing with similar cases is highly recommended for other judges to follow.

Case Study No. 3: Judgement by Magistrate Adam Muhammad Salihu

What sprang up this case was suspicion of three men (Michael Oladimeji, Abdulgani and Ajao) of conspiracy to steal one pole of street light along Egbejila, Ilorin on the 5th of May, 2021.⁵³

⁴⁹ Certified True Copy of the Judgment at the FCT High Court in Maitama, p. 1

⁵⁰ Ibid.

⁵¹ Negotiation of the crimes committed with a view to reducing the rate of the crimes in the charge sheet while the accused is made to pay heavily for the parts of his crimes waved.

⁵² Certified True Copy of the Judgment at the FCT High Court in Maitama, p. 4

⁵³ Certified True Copy of the Judgment at the Magistrate Court, Ilorin, Kwara State, p. 1

The Members of the vigilante group the night patrol in the area caught glimpse of the three from far cutting off the pole with Iron saw blade.⁵⁴ Upon noticing human presence, the three suspects ran off to avoid being apprehended. Luck however ran against them as one of them was intercepted and through him, one other suspect was arrested, making the figure so arrested as two. With this, the object stolen was collected back but despite this, the vigilante group handed over the matter to the nearest police station from where the matter got instituted in the court on the 15th of June, 2024. The Magistrate who decided the case was Adam Muhammad Salihu, graduate of Darul-Ulum Arabic school. The case before him was that of Conspiracy to Steal and Stealing contrary to ss.97 and 287 of the Penal Code.⁵⁵

Trial began on 21st September, 2024 and after the taking of the plea by the accused, the prosecution indicated resolve to call upon four witnesses in order to establish the allegation against the accused. However, only one witness (Mr. Felix Oluwaseun) who was eventually called by the prosecution was the Investigating Police Officer (IPO) whose short testimony was based on the statements written at the police station by complainants (Sulayman Aremu and Abdulwahid Sulayman),⁵⁶ members of the Vigilante Group. The Magistrate considered the sole testimony as weak and irritating for being an hearsay evidence⁵⁷ which courts often reject. The sole evidence (hearsay) was further punctured by inability of the prosecution to re-present the said sole witness for cross-examination by the two defendants as the usual practice is.⁵⁸ In this circumstance, the Darul-Ulum trained Magistrate, Adam Salihu couldn't do otherwise than to set the accused free from the hook of an unproved allegation.

However, the Magistrate still deserves paeans and accolades despite arriving at this releasing judgement in line with the application of the defendants' counsel to strike out the case for want of convincing evidence. This is in consonance with the provision of s.307 of the Criminal Justice Regulation of Kwara State (2018).⁵⁹ The Magistrate's conduct throughout the case handling deserves salutation as said earlier. His intermittent questions to the prosecution as clear from the copy of the judgement were suggestive of his expectation of more witnesses to be brought on board to strengthen the weak hear evidence of the sole witness. If more witnesses had surfaced with strong overwhelming testimonies, the Magistrate's verdict would definitely

⁵⁴ Ibid.

⁵⁵ Ibid.

⁵⁶ Ibid., p. 12

⁵⁷ Aguda T.A., *The Law of Evidence*, 5th ed., Spectrum Law Publishing (Spectrum Books Ltd), Ibadan, 2018, p. 11

⁵⁸ Evidence Act, s. 241 (2), 2011

⁵⁹ Kwara State Administration of Criminal Justice Law, 2018.

have gone the way of establishing the guilt of the accused as charged. This way, another blow would have been vented on the spread of economic and financial crime in Nigeria. But even as it is, the pro-active mindset of the Magistrate is appreciated and applauded a great deal. After all, no judicial officer argues the case of a counsel for him/her.

Conclusion

From the foregoing, it is clear that crimes which connote expropriation of wealth or property belonging to another in a fraudulent or unjustifiable manner is nothing but an aberration in any civilized society. Conceptual clarifications on what economic and financial crimes portray and magnitude of the crimes have been entertained alongside the discussion on many measures of combating the crimes as prescribed by the anti-graft legal frameworks in the country.

The paper has discussed the need for firmness of judges in interpreting the provisions of the anti-graft legal frameworks in a bid to make loopholes for escape from culpability difficult for perpetrators. This is one of the sure ways to achieve success in the fight against economic and financial crimes. Examples of the seven judicial officers from the products of Darul-Ulum Arabic School in Ilorin, Kwara State are given with the names, profiles and peculiarities of three out of them. The judicial efforts of each of the three through their interpretations have been let loose. The adamant resolve of the three in making judicial pronouncements capable of taming the tide of the crime is revealed and commended. The religious and Islamic foundational training of the selected judges which they acquired during their early formative years has been duly noted. This was when they were students at Darul-Ulum Arabic School, Ilorin, Kwara State. The period has been captured in this treatise as the bedrock upon which their firm judicial, interpretative traits are predicated. At the end, judges and justices at all hierarchies of court are enjoined to find points of attraction and emulation in the attitude of the judges selected for discussion and analysis of their judgements in this article. The author has been said to be a product of Darul-Ulum Arabic School and the paper is written with a view to bringing out one of the many areas of achievement of the school in shaping the bending tendencies of the society.